القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي وأثرها على الأمن القومي والإقليمي في القرن الإفريقي: دراسة في الجغرافيا السياسية

د. سعيد علي كوزي

قسم الجغرافيا/ كلية الآداب/ جامعة الفاشر – السودان

جامعة بلاغراي، بنغازي– ليبيا

saeedkozy@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرّف على القواعد العسكرية الأجنبية في جمهورية جيبوتي، وتحليل الأبعاد السياسية والاستراتيجية التي دفعت الحكومة للموافقة على إنشائها، وبيان آثارها المحتملة على الأمن القومي الجيبوتي والأمن الإقليمي لدول القرن الإفريقي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، واستندت إلى المصادر المكتوبة والتقارير والدراسات ذات الصلة. وتوصّلت إلى أنّ التنافس الدولي على جيبوتي ذو طابع جيوسياسي بالأساس، يرتبط بموقعها الاستراتيجي في القرن الإفريقي أكثر من المبررات المعلنة مثل مكافحة الإرهاب والقرصنة والمساعدات الإنسانية، وأنّ تعدد القواعد العسكرية الأجنبية وعدم تجانسها ينعكس على تعقيد العلاقات السياسية والأمنية في الإقليم. كما أنّ هذه الأهمية الاستراتيجية تعزز مكانة جيبوتي دولياً، لكنها في الوقت ذاته تثير تحديات تتعلق بالسيادة والاستقرار. وأوصت الدراسة بتعزيز التكامل الأمني والاقتصادي بين دول الإقليم، ومراجعة وضبط الاتفاقيات الخاصة بالقواعد العسكرية بما يحفظ السيادة الوطنية، إضافة إلى استثمار الموارد المحلية والموقع الجغرافي لجيبوتي لتحقيق تنمية تقلل من الاعتماد على الوجود العسكري الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: جيبوتي، القواعد العسكرية، الأمن القومي.

تاريخ الاستلام:
2026/05/02
تاريخ القبول:
2026/05/25
تاريخ النشر:
2026/07/01

OPEN ACCESS

حقوق النشر: © 2026 للمؤلف (للمؤلفين). والناشر مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية. هذه المقالة منشورة بنظام الوصول المفتوح، ويتم توزيعها وفق شروط وأحكام ترخيص المشاع الإبداعي الدولي:

CC BY-NC-SA 04

Vol. 6, Issue.2, July 2026, pp515-554
ISSN : 2789-4843 (Online) 3080-0463 (print)
المجلد 6 العدد 2 ، يوليو 2026م

Journal of Libya for Geographical Studies
مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية

Foreign Military Bases in Djibouti and Their Impact on National and Regional Security in the Horn of Africa: A Political Geography Study

Saeed Ali Kozy
Department of Geography, Faculty of Arts, University of Al Fashir – Sudan
University of Balagrae, Benghazi, Libya
saeedkozy@gmail.com

Abstract:

This study aimed to identify the foreign military bases in the Republic of Djibouti, analyze the political and strategic dimensions that led the government to approve their establishment, and examine their potential implications for Djibouti's national security and the regional security of the countries of the Horn of Africa. The study adopted the descriptive, analytical, and historical approaches and relied on written sources, reports, and relevant studies. The study concluded that international competition over Djibouti is primarily geopolitical in nature and is closely linked to its strategic location in the Horn of Africa, rather than to the officially declared justifications such as combating terrorism, countering piracy, and providing humanitarian assistance. It also found that the multiplicity and heterogeneity of foreign military bases contribute to the complexity of political and security relations within the region. Furthermore, while this strategic importance enhances Djibouti's international standing, it simultaneously raises challenges related to sovereignty and stability. The study recommends strengthening security and economic integration among the countries of the region, reviewing and regulating agreements related to foreign military bases in a manner that safeguards national sovereignty, and investing local resources and Djibouti's geographical location to achieve development that reduces dependence on foreign military presence.

Keywords: Djibouti, Military Bases, National Security.

Received: 02/05/2026

Accepted: 25/05/2026

Published: 01/07/2026

OPEN ACCESS

Copyright © 2026 by the author(s). Published by the Journal of Libya for Geographical Studies. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution International License:

CC BY-NC-SA 04

المقدمة:

أصبح التنافس بين الدول من أجل إيجاد موطئ قدم في المناطق الاستراتيجية في تزايد مستمر، وشكّل البحر الأحمر حضورًا بارزًا في الاستراتيجيات الجيوسياسية للعديد من الدول المؤثرة، وذلك لما يتمتع به من موقع جغرافي حاكم يربط بين ثلاث من أقدم قارات العالم، وهي آسيا وإفريقيا وأوروبا. كما يسيطر البحر الأحمر على أحد أهم معابر التجارة العالمية، باعتباره من أقصر الطرق التي تربط بين الشرق والغرب، فضلًا عن قربه من مصادر الموارد الاستراتيجية، وعلى رأسها النفط والغاز، التي تتركز في منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي.

ومما لا شك فيه أنّ البعد الاستراتيجي للبحر الأحمر ظل حاضرًا منذ أمد بعيد، حيث تجاوزت أهميته حدود دول الإقليم ليحظى باهتمام القوى الدولية، الأمر الذي أدى إلى تسابق عالمي لبسط النفوذ وحماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، وهو ما جعله منطقة صراع محلي وإقليمي ودولي منذ فجر التاريخ وحتى الوقت الحاضر (كوزي، 2020).

وشهدت هذه الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر تزايدًا ملحوظًا في العقود الأخيرة، الأمر الذي انعكس في صورة تنافس دولي متصاعد للوجود في المنطقة. وتلجأ العديد من الدول إلى مبررات مختلفة لإيجاد موطئ قدم لها في الإقليم، مستفيدة في ذلك من غياب رؤية استراتيجية موحدة لدى دول المنطقة تحدّ من هذا التنافس، إضافة إلى الصراعات البينية التي تشهدها بعض دول الإقليم (عبد الشافع، 2020).

وفي هذا السياق استقبلت بعض الدول التي لها إطلالة على البحر الأحمر قواعد عسكرية أجنبية وفق حسابات سياسية واستراتيجية متباينة، غير أنّ جيبوتي تُعدّ الدولة الأكثر استضافةً للقواعد العسكرية الأجنبية في الإقليم، وذلك نتيجة لموقعها الجغرافي الحاكم عند مضيق باب المندب، فضلًا عن الضغوط الاقتصادية والسياسية التي ظلت تواجهها بصورة مستمرة. وأدى ذلك إلى تنامي الوجود العسكري الأجنبي على أراضيها، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أمنها القومي وأمن الإقليم بأسره.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت التنافس الدولي في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، إلّا أنّ الدراسات التي ركّزت بصورة مباشرة على انعكاسات تعدد القواعد العسكرية الأجنبية داخل جيبوتي على الأمن القومي الجيبوتي والأمن الإقليمي ماتزال محدودة،

وسوف يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى تناول هذه القواعد من حيث انتشارها وتوزيعها الجغرافي، وتحليل الأبعاد الأمنية والاستراتيجية المرتبطة بها، إضافة إلى دراسة تأثيرها في السياسة الخارجية الجيبوتية وأمنها القومي والأمن الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر في الحاضر والمستقبل.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول تحليل العلاقة بين الموقع الجغرافي والاستراتيجي لدولة جيبوتي وبين تزايد الوجود العسكري الأجنبي فيها، والكشف عن الأبعاد السياسية والأمنية والاستراتيجية لهذا الوجود، ومدى تأثيره في توجهات السياسة الخارجية الجيبوتية وفي معادلات الأمن الإقليمي بمنطقة القرن الإفريقي.

ولكي تضح المشكلة بصورة أوضح يمكن أنْ نطرح السؤال الرئيس الآتي: ما أثر الموقع الجغرافي والاستراتيجي لدولة جيبوتي في تنامي الوجود العسكري الأجنبي فيها، وما انعكاسات ذلك على السياسة الخارجية الجيبوتية والأمن الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي ؟ وهذا السؤال تتفرع منه الأسئلة الآتية:

1. ما الأهمية الجغرافية السياسية والاستراتيجية لموقع دولة جيبوتي، وما العوامل التي دفعتها إلى الموافقة على إنشاء قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها؟
2. ما الأهداف والمصالح الاستراتيجية التي تسعى الدول الأجنبية إلى تحقيقها من خلال وجودها العسكري في جيبوتي ومنطقة القرن الإفريقي؟
3. ما أثر الوجود العسكري الأجنبي في توجهات السياسة الخارجية الجيبوتية وفي مكانة جيبوتي الاستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي؟
4. ما التهديدات والتحديات الأمنية التي قد تواجه جيبوتي ودول الإقليم نتيجة التواجد العسكري الأجنبي الكثيف وتعدد القواعد العسكرية في المنطقة؟
5. إلى أي مدى يؤثر تعدد القواعد العسكرية الأجنبية في التوازنات الأمنية والإقليمية بمنطقة القرن الإفريقي، وما المقترحات التي يمكن أن تعزز المكانة الاستراتيجية لجيبوتي في الإقليم؟

فروض البحث: يسعى الباحث إلى اختبار الفروض الآتية:

1. إنّ إقدام جيبوتي على استضافة قواعد عسكرية متعددة الجنسيات على أراضيها يرتبط بأبعاد اقتصادية واستراتيجية ناتجة عن الخصائص الجغرافية والموقع الاستراتيجي للدولة.

2. يُشكّل الوجود العسكري الأجنبي الكثيف ومتعدد الأغراض داخل جيبوتي تهديدًا مباشراً لأمنها القومي، ويمتد تأثيره إلى الأمن الإقليمي.

3. إنّ وجود قوات عسكرية تابعة لقوى دولية كبرى ذات مصالح استراتيجية متعارضة داخل دولة محدودة الإمكانات الاقتصادية والعسكرية – مثل جيبوتي– يؤثر في استقلالية قرارها السياسي ويعرضها لضغوط أو ابتزاز سياسي.

4. أسهم الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الدراسة في خلق حالة من الانقسام بين دول الإقليم، من تصنيفها إلى دول صديقة وأخرى غير صديقة، بما يضعف فرص التنسيق الإقليمي المشترك للسيطرة على أمن البحر الأحمر.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، اعتمد الباحث على مجموعة من المناهج العلمية الملائمة لطبيعة الموضوع، وذلك على النحو الآتي:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل الظواهر الجغرافية والسياسية المرتبطة بالتنافس الدولي في جيبوتي ومنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، مع تفسير أبعادها الاستراتيجية وانعكاساتها السياسية والأمنية المختلفة.

2. **المنهج التاريخي:** استُخدم لدراسة وتحليل التطورات والأحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة، ودور القوى الاستعمارية والدولية في تشكيل الواقع الجيوسياسي الراهن، بما يساعد في فهم طبيعة التنافس الدولي الحالي واستشراف مستقبله في منطقة الدراسة.

حدود البحث:

تتمثّل الحدود المكانية للدراسة في دولة جيبوتي، التي تُعدّ إحدى أهم دول القرن الإفريقي، وتقع في الجزء الشرقي من قارة إفريقيا، وتطل على البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب، وذلك ضمن حدودها الجغرافية المعروفة التي سيتم تناولها بالتفصيل عند عرض الملامح الجغرافية للدولة.

أمّا الحدود الزمانية للدراسة فتمتد خلال الفترة 1999–2021، وهي الفترة التي تولى خلالها الرئيس إسماعيل عمر جيله رئاسة دولة جيبوتي، حيث شهدت هذه المرحلة توسعًا ملحوظًا في سياسة استغلال الموقع الاستراتيجي للدولة من خلال تأجير قواعد عسكرية لعدد من الدول الأجنبية الراغبة في التواجد العسكري في المنطقة.

أهمية البحث:

1. تنبع أهمية البحث من الأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها جيبوتي بحكم موقعها الاستراتيجي المطل على مضيق باب المندب، أحد أهم الممرات البحرية العالمية المؤثرة في حركة التجارة الدولية وأمن الطاقة، وما ترتب على ذلك من تصاعد التنافس الدولي والإقليمي في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

2. تكمن أهمية البحث في تناوله موضوع القواعد العسكرية الأجنبية من منظور الجغرافيا السياسية، وتحليل أبعاده السياسية والاستراتيجية وعلاقته بقضايا الأمن القومي والأمن الإقليمي والسياسة الخارجية، في ظل تنامي الوجود العسكري الأجنبي في جيبوتي.

3. يسهم البحث في تحليل تأثير القواعد العسكرية الأجنبية على السياسة الخارجية الجيبوتية، ومدى انعكاس ذلك على استقلال القرار السياسي للدولة، إضافة إلى دراسة طبيعة التفاعلات الجيوسياسية بين القوى الدولية والإقليمية داخل منطقة الدراسة.

4. يبرز البحث المخاطر والتحديات الأمنية الناتجة عن تعدد القواعد العسكرية الأجنبية وتعارض المصالح الدولية في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وما قد يترتب على ذلك من انعكاسات على الاستقرار والأمن الإقليمي.

5- تكتسب الدراسة أهمية علمية وتطبيقية من خلال إسهامها في سد جانب من النقص في الدراسات العربية المتعلقة بانعكاسات الوجود العسكري الأجنبي في جيبوتي، فضلاً عن إمكانية الاستفادة من نتائجها من قبل الباحثين وصناع القرار في استشراف مستقبل التنافس الدولي والتحولات الجيوسياسية في المنطقة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرّف على القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة في دولة جيبوتي.

2. تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تقف وراء موافقة جيبوتي على إنشاء قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها.

3. دراسة تأثير القواعد العسكرية الأجنبية على السياسة الخارجية الجيبوتية، وعلى أمنها القومي والأمن الإقليمي، إضافة إلى أمن البحر الأحمر.

4. إبراز المخاطر الاستراتيجية المحتملة التي قد تترتب على الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الدراسة نتيجة لتعارض المصالح الدولية بين القوى المتنافسة.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة العديد من القضايا المتعلقة بالأمن والصراعات الجيوسياسية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، مركزة على طبيعة التنافس الدولي والإقليمي وآثاره على الاستقرار الإقليمي. فأشارت **دراسة القباج (1992)** إلى أنّ التطورات في المنطقة ازدادت حدة بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، حيث برز الدور الأمريكي كقوة دولية مؤثرة، لكنه ظل محدودًا نتيجة عدم استقرار الأوضاع الداخلية في دول الإقليم وتوازن القوى بين الأطراف المتصارعة.

ومن جهتها ركّزت **دراسة العنسي (2000)** على انعكاسات الصراعات في القرن الإفريقي على اليمن، مبينة أنّ جذور هذه الصراعات تعود جزئيًا إلى التدخلات الاستعمارية التي دعمت بعض الأطراف على حساب أخرى لأسباب دينية وعرقية، مما ساهم في تأجيج النزاعات وتهديد أمن دول الجوار. في السياق ذاته، تناولت **دراسة حاج حمد (2005)** إشكالية عدم الاستقرار في السودان وإريتريا وإثيوبيا، وأكدت أنّ الأزمات الداخلية والاقتصادية والسياسية تعزز انتقال النزاعات البينية، في حين أنّ تدخّل بعض القيادات الخارجية يزيد من حالة عدم الثقة بين دول الإقليم.

أمّا **دراسة الدومة (2006)**، فأبرزت الأهمية الاستراتيجية للقرن الإفريقي على المستويين المدني والعسكري، مشيرة إلى أن القيم الجغرافية والموارد الطبيعية تجعل المنطقة هدفًا للقوى الكبرى، بينما مشكلة اللاجئين تمثّل تهديدًا للأمن الإقليمي. وفي سياق مشابه أكدت **دراسة عبد الشافع (2020)** أنّ مصالح القوى الدولية في الساحل الإفريقي متشابكة ومعقدة، ما أدى إلى تصاعد الصراعات وظهور تهديدات إرهابية مثل: الجريمة المنظّمة، وتهريب السلاح، والهجرة غير النظامية، والنزاعات المسلحة، والتدخلات الخارجية، وضعف الاستقرار السياسي والأمني في دول الساحل الإفريقي.، خاصة في ظل ضعف مؤسسات الدولة.

وعلى صعيد البحر الأحمر أوضحت **دراسة كوزي (2020)** أنّ المنطقة تشهد صراعًا دوليًا وإقليميًا متزايدًا نتيجة ما تتمتع به من موقع استراتيجي بالغ الأهمية، الذي تمثّل في وقوعها عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وبالقرب من مضيق باب المندب، وهو أحد أهم الممرات البحرية العالمية التي تمر عبرها نسبة كبيرة من التجارة الدولية والطاقة، كما تربط بين

قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما جعلها نقطة ارتكاز رئيسية في حركة الملاحة الدولية والتجارة العالمية، وبالتالي محل تنافس وصراع بين القوى الإقليمية والدولية محذرة من أنّ موافقتها لبعض الدول على إقامة قواعد عسكرية أجنبية تعرّض سيادتها الوطنية للخطر. كما **أكدت دراسة سيد أحمد (2020)** أنّ التنافس الدولي والإقليمي في البحر الأحمر أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، فيما أبرزت **دراسة بله (2021)** الدور المتنامي للقوى الإقليمية والدولية في تعزيز وجودها الاستراتيجي عبر التحالفات السياسية والاقتصادية.

كما تتناول **دراسة Lartey (2024)** دور القواعد العسكرية في إفريقيا أداة لتعزيز النفوذ الدولي وحماية المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين وروسيا. وأوضح أنّ القوى الاستعمارية اعتمدت على استراتيجيات قصيرة المدى مثل الغزو المباشر، وطويلة المدى كالمعاهدات والتحالفات، لترسيخ وجودها العسكري. كما ربطت الدراسة بين الإرث الاستعماري والانتشار العسكري الحديث، مبيّنة أنّ القواعد تحولت إلى مراكز للسيطرة على الموارد والتجارة والتأثير السياسي.

بناءً على ما سبق يتضح أنّ معظم الدراسات ركّزت على أهمية القرن الإفريقي والبحر الأحمر الاستراتيجية وطبيعة التنافس الدولي والإقليمي، إلّا أنّ الدراسة الحالية تتميز بالتركيز على تحليل القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي وتقييم آثارها على السياسة الخارجية والأمن القومي والإقليمي، وهو ما يمنحها خصوصية علمية واضحة مقارنة بالدراسات السابقة.

المحور الأول: المدخل النظري

أولاً: مفهوم القواعد العسكرية: تعرّف بأنّها منشأة أو موقع تتمركز فيه القوات المسلحة بمختلف تشكيلاتها وتجهيزاتها، وتُستخدم نقطة انطلاق ودعم للعمليات العسكرية، إضافة إلى دورها في إدارة الأنشطة الدفاعية والهجومية وتوفير الخدمات اللوجستية اللازمة للقوات (عمر، 2011). كما يشير مفهوم القاعدة العسكرية إلى أي موقع تُدار منه العمليات العسكرية أو تُدعم من خلال مرافق الإمداد والصيانة والاتصال (Department of Defense, 2004).

وتُعدّ القواعد العسكرية من أهم أدوات النفوذ الاستراتيجي للدول –خاصة القوى الكبرى– إذ تُنشأ غالبًا في مناطق ذات أهمية جيوسياسية لحماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، ومراقبة التطورات الإقليمية، وتعزيز القدرة على التدخل السريع وقت الأزمات.

كما يسهم انتشارها في دعم الحضور العسكري وإبراز القوة الدولية للدول المالكة لها (Brown, 2020).

ويرجع ظهور القواعد العسكرية إلى عصور قديمة؛ حيث أشارت كتابات المؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس إلى استخدام أثينا لقواعد وتحالفات بحرية خلال الحروب البيلوبونيزية في القرن الخامس قبل الميلاد (حروب دارات في اليونان القديمة بين مدينة أثينا وحلفائها من جهة، واسبرتا وحلفائها من جهة أخرى من أجل السيطرة على شبه جزيرة بيلوبونيزية التي تسيطر عليها اسبرتا)، بما مكّنها من توسيع نفوذها العسكري والسياسي (Brown, 2020 ؛ Lachowski, 2007). ومع توسّع الإمبراطوريات الأوروبية منذ القرن الخامس عشر، تطورت القواعد الخارجية لتأمين طرق التجارة والمصالح الاستعمارية (مراد، 1984).

وفي القرن العشرين – خاصة بعد الحربين العالميتين– توسّع إنشاء القواعد العسكرية الخارجية مع بروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قوتين عظميين، حيث ارتبطت هذه القواعد بالتحالفات العسكرية وتقسيم مناطق النفوذ خلال الحرب الباردة، بهدف الردع والسيطرة على الممرات البحرية ومصادر الطاقة (يوسف، 2019؛ Lersch & Sorti, 2014)

وفي الوقت الراهن لم تَعدْ القواعد العسكرية تقتصر على البعد العسكري فقط، بل أصبحت ترتبط بأبعاد سياسية واقتصادية وقانونية وثقافية، إذ يثير وجودها أحيانًا جدلًا يتعلق بالسيادة الوطنية والاستقلال السياسي، كما يُنظر إليها في بعض الدراسات باعتبارها أداة لتعزيز النفوذ والهيمنة الدولية (يوسف، 2019). وفي هذا الصدد أثار مشروع HAARP جدلًا واسعًا في الأوساط السياسية والإعلامية، بسبب طبيعته العسكرية وارتباطه بأبحاث الغلاف الجوي والترددات الكهرومغناطيسية، الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى التشكيك في أهدافه الحقيقية وإمكانية توظيفه في التأثير المناخي أو الجيوسياسي بصورة غير مباشرة. ورغم نفي الجهات الرسمية الأمريكية امتلاك المشروع قدرات للتحكم بالمناخ، فإن الغموض الذي أحاط ببعض أنشطته أسهم في تنامي الاتهامات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا الحديثة كأداة للنفوذ الاستراتيجي والتأثير البيئي (Encyclopaedia Britannica, n.d.; AFP Fact Check, 2024).

ويشير تقرير منظّمة World BEYOND War (2025) إلى وجود نحو 1247 قاعدة عسكرية أجنبية حول العالم، منها 877 قاعدة تابعة للولايات المتحدة، مع انتشار

متزايد في مناطق استراتيجية مختلفة. ويرى التقرير أنّ هذا الانتشار يسهم في زيادة التوترات الدولية وسباقات التسلح، فضلًا عن تأثيراته السياسية والبيئية واحتمالات انعكاسه على استقرار الدول المضيفة.

ثانياً: أنواع القواعد العسكرية:

تُصنَّف القواعد العسكرية وفقًا لطبيعة القوة المسلحة التي تخدمها، فتشمل القواعد البرية المخصصة لدعم القوات البرية ومراكز القيادة والتدريب، والقواعد الجوية التي تضم المدارج ومنظومات الدفاع والرادار، والقواعد البحرية الخاصة بإسناد السفن والغواصات، إضافة إلى القواعد المشتركة التي تجمع أكثر من فرع عسكري في موقع واحد، والقواعد الخارجية التي تُنشأ خارج حدود الدولة لدعم العمليات الاستراتيجية وتعزيز النفوذ العسكري.

كما يوجد تصنيف وظيفي للقواعد العسكرية بحسب طبيعة المهام التي تؤديها، ومن أبرزها: القاعدة التشغيلية الرئيسية (MOB) ذات البنية التحتية الدائمة والشاملة، والموقع التشغيلي الأمامي (FOS) الذي يُستخدم لدعم العمليات في المناطق البعيدة، والمواقع الأمنية التعاونية (CSLs) التي تعتمد على وجود محدود للقوات وتُستخدم للتدريب أو الانتشار السريع عند الحاجة (Military bases are classified, 2026; Lachowski, 2007)

ثالثاً: علاقة القواعد العسكرية بالتحالفات الدولية والإقليمية:

ترتبط القواعد العسكرية الأجنبية ارتباطًا وثيقًا بالتحالفات الدولية والإقليمية، إذ تُستخدم أداةً لتعزيز النفوذ الاستراتيجي وتحقيق الأمن الجماعي وموازنة القوى الدولية. ففي العديد من المناطق، مثل دول الخليج، يرتبط وجود القواعد العسكرية الأجنبية بتحالفات أمنية تهدف إلى مواجهة التهديدات الإقليمية وتعزيز القدرات الدفاعية المشتركة.

كما تعتمد التحالفات العسكرية –مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)– على انتشار القواعد العسكرية لتنسيق الاستجابات الدفاعية وتفعيل آليات الردع الجماعي. وفي المقابل، يثير الوجود العسكري الأجنبي أحيانًا نقاشات تتعلق بالسيادة الوطنية ومدى تأثيره في استقلال القرار السياسي للدول المضيفة.

ويسهم انتشار القواعد العسكرية في تحقيق توازن إقليمي، إلّا أنّه يؤدي أيضًا إلى زيادة التوترات وربط السياسات الداخلية للدول بالتنافسات والتحالفات الدولية الكبرى.

رابعاً: أسس اختيار مواقع القواعد العسكرية

تُعدّ عملية اختيار مواقع القواعد العسكرية من القرارات الاستراتيجية المعقدة، إذ تعتمد على مجموعة من المعايير الجغرافية واللوجستية والأمنية والسياسية. وتشمل هذه المعايير قرب الموقع من مناطق العمليات، وسهولة الوصول وخطوط الإمداد، وتوافر البنية التحتية والخدمات الأساسية، إضافة إلى اعتبارات الحماية الأمنية والقدرة على الاستجابة السريعة. كما تؤخذ في الحسبان العوامل السياسية والاجتماعية مثل القبول المحلي والالتزام بالقانون الدولي. ويسهم دمج هذه المعايير في إنشاء قواعد عسكرية قادرة على تنفيذ مهامها بكفاءة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة(Cegan & Golan, 2021).

خامساً: الموقع الجغرافي وأثره في قوة الدولة

يُعدّ الموقع الجغرافي من أهم عناصر قوة الدولة في الجغرافيا السياسية، إذ يسهم في تحديد مكانتها الاستراتيجية وقدرتها على التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري. فالدول التي تتمتع بمواقع استراتيجية على البحار أو المضائق أو طرق التجارة الدولية غالبًا ما تحظى بأهمية دولية وإقليمية كبيرة، لما يوفره الموقع من مزايا تتعلق بالتجارة، والأمن، والاتصال بالعالم الخارجي. كما أنّ الموقع الجغرافي يؤثر في طبيعة العلاقات الدولية للدولة، وفي قدرتها على حماية مصالحها وتحقيق نفوذها الإقليمي (كلاع ،2020).

وأكدت الأدبيات الأكاديمية في الجغرافيا السياسية أنّ الموقع الجغرافي يمثّل أحد المقومات الأساسية لقوة الدولة، إلى جانب السكان والموارد الطبيعية والقدرات الاقتصادية والعسكرية، لأنه يحدد مدى انفتاح الدولة على العالم وموقعها ضمن التوازنات الجيوسياسية الدولية (وهبي، 2024).

المحور الثاني: الملامح الجغرافية لمنطقة الدراسة

أولاً: الموقع والمساحة: تقع جمهورية جيبوتي في شرق قارة إفريقيا عند نقطة التقاء البحر الأحمر بخليج عدن، وتحدها إريتريا من الشمال، وإثيوبيا من الغرب والجنوب الغربي، والصومال من الجنوب. وتمتد بين دائرتي عرض °11و13° شمالاً، وخطي طول 41°30 و44° شرقًا .ويبلغ طول سواحلها نحو 379 كيلومترًا، حيث تحتضن هذه السواحل خليج تاجورا الضيق. كما يطل ساحلها الشمالي بالقرب من الحدود الإريترية على مضيق باب المندب الواقع في الجهة الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة العربية، في مقابل السواحل اليمنية.

وتقع العاصمة جيبوتي على الساحل الجنوبي لخليج تاجورا، وتعد الميناء الرئيسي ومركز النشاط الاقتصادي في البلاد (حسن، 2016؛ خوجلي، 1999) (الخريطة 1).

وتُعد جيبوتي من الدول صغيرة المساحة نسبيًا، إذ تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 23200 كيلومتر مربع، منها نحو 23180 كيلومترًا مربعًا من اليابسة، في حين لا تتجاوز مساحة المسطحات المائية فيها حوالي 20 كيلومترًا مربعًا .(World Factbook, 2020) ينظر الخريطة (1).

الخريطة (1) الموقع الجغرافي لدولة جيبوتي.

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام أدوات التصميم الرقمي والبيانات الجغرافية المفتوحة.

ثانياً: جيولوجية منطقة الدراسة: أمّا من الناحية الجيولوجية فإنّ جيبوتي تُعدّ جزءًا من إقليم جيولوجي واسع يمتد عبر أجزاء من غرب آسيا وشرق إفريقيا، حيث تتكون قاعدة هذا الإقليم من صخور ما قبل الكمبري التي يُقدَّر عمرها بمئات الملايين من السنين، وهي صخور نارية ومتحولة تُعرف بتكوينات القاعدة. كما تقع جيبوتي ضمن منطقة الأخدود الإفريقي العظيم أو منطقة الانهدام، التي غمرت المياه بعض أجزائها نتيجة للحركات التكتونية، وصاحب هذا الانهدام ارتفاع في جانبي المنطقة، مما أدى إلى تكوين سلاسل جبلية متقطعة تُعرف بالظهور، مثل ظهر عيسى جنوب خليج تاجورا وظهر الدناكل شمال الخليج (خوجلي، 1999).

السطح والتضاريس: تتميز منطقة الدراسة بملامح جغرافية متنوعة تجمع بين التضاريس الجبلية والهضاب الصحراوية، مما يؤثر بشكل مباشر على المناخ والسكان والنشاط الاقتصادي فيها.

حيث تتسم تضاريس جيبوتي بوجود جبال متوسطة الارتفاع، يُعدّ أعلى قممها جبل موسى الذي يبلغ ارتفاعه نحو 2063مترًا فوق مستوى سطح البحر. أمّا المناطق الداخلية والجنوبية فتسودها الهضاب البركانية والصدوع الجيولوجية الموازية للبحر الأحمر، والتي نتج عنها تكوّن أخاديد عميقة تحولت إلى بحيرات مالحة، من أبرزها بحيرة عسل وبحيرة آبي. كما تنتشر السهول الجافة والجدباء في المناطق المحيطة بخليج تاجورا (الهلاوي، 2017).

ثالثاً: الخصائص المناخية لمنطقة الدراسة: يصنف مناخ جيبوتي على أنّه مناخ صحراوي استوائي على السواحل، بينما يسود المناخ الجاف أو شبه الجاف في المناطق الداخلية. وتتميز درجات الحرارة بارتفاعها معظم أيام السنة مع محدودية هطول الأمطار، الأمر الذي يجعل الظروف المناخية غير ملائمة لدعم الإنتاج الزراعي على نطاق واسع.(Goch, 2016) ويتأثر مناخ جيبوتي بعدة عوامل جغرافية، من أبرزها الموقع الفلكي، والارتفاع عن سطح البحر، واتجاهات الرياح، إضافة إلى توزيع الضغط الجوي وتأثير الرياح الموسمية.

وبوجه عام ينقسم العام المناخي في جيبوتي إلى فصلين رئيسين:

الفصل الأول يبدأ من مايو إلى نوفمبر، وهو فصل شديد الحرارة حيث تصل درجات الحرارة في معظم أيامه إلى نحو 40 درجة مئوية مع ارتفاع نسبة الرطوبة. أمّا **الفصل الثاني** فيمتد من نوفمبر إلى أبريل، ويتميز بانخفاض نسبي في درجات الحرارة مع هطول أمطار شتوية محدودة. وتُعدّ الأمطار في جيبوتي قليلة جدًا إذ يتراوح متوسطها السنوي بين 115و160 ملم، وتزيد نسبياً في المناطق المرتفعة، غير أنّ نحو 90% من مساحة البلاد تُعدّ مناطق صحراوية (خوجلي، 1999).

رابعاً: السكان: يبلغ عدد سكان جيبوتي حوالي 850 ألف نسمة، وينتمي معظمهم إلى مجموعتين عرقيتين رئيسيتين هما العيسى والعفر، إلى جانب أقليات أخرى متنوعة لا تتجاوز نسبتها 10% من إجمالي السكان (الهلاوي، 2017) والجدير بالذكر أنّ شعب جيبوتي هو من أصول مختلفة يرجع غالبيتهم إلى الأصول الصومالية خاصة قبيلة العيسى. أمّا من الناحية الدينية فإنّ الإسلام يُعدّ الدين الرئيس في البلاد، ويدين به غالبية السكان، وينتمي

معظمهم إلى المذهب السني الشافعي.

وحسب ما أورده موقع (Moody's Analytics, 2026) يتركز السكان بصورة أساسية في الشرق، وأكبر مدينة هي جيبوتي، ويبلغ عدد سكانها أكثر من 600 ألف نسمة، ولا توجد مدينة أخرى في البلاد يزيد عدد سكانها الإجمالي عن 50 ألف نسمة. وفيما يتعلق بالتركيب العرقي واللغوي فإنّ المجتمع الجيبوتي يتميز بدرجة عالية من التداخل والتمازج بين مكوناته. وتشكّل قبائل العيسى نحو 50% من السكان، ويتركز معظمهم في الجزء الجنوبي من البلاد، ويرتبطون عرقيًا بالمجموعات الصومالية ويتحدثون اللغة الصومالية. أمّا قبائل العفر فتشكل ما بين 35% و40 % من السكان، ويتركزون في الأجزاء الشمالية والغربية من البلاد، ويُعدّون جزءًا من مجموعة الدناكل التي تمتد في سهل الدناكل داخل إثيوبيا، مما يجعل لهم روابط اجتماعية وثقافية قوية مع إثيوبيا. وإلى جانب هاتين المجموعتين توجد أقليات صغيرة تضم بعض الأوروبيين والهنود والعرب (خوجلي، 1999).

وعلى الرغم من وجود بعض التوترات بين مجموعتي العيسى والعفر فإنّ جيبوتي استطاعت الحفاظ على قدر من التوازن والاستقرار المجتمعي. فقد كانت قبائل العفر تهيمن نسبيًا على السلطة منذ الاستقلال نتيجة تفوقها النسبي في مستويات التعليم، إلّا أنّ السلطة السياسية انتقلت إلى قبائل العيسى منذ عام 1999 وحتى الوقت الراهن (Borowicz, 2017).

خامساً: الموارد الاقتصادية:

تُعدّ جيبوتي من الدول محدودة الموارد الطبيعية وفقًا لمعطياتها الجغرافية والبيئية، ويتسم اقتصادها بطابع تقليدي يعتمد في جزء منه على الزراعة المحدودة وبعض الحرف التقليدية، في حين يشكل قطاع الخدمات الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني. وتُعدّ الزراعة محدودة للغاية، إذ لا تسهم إلّا بنحو 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وتقتصر على بعض الأنشطة الزراعية المعيشية وزراعة التمور في مساحات ضيقة مروية. كما تستورد البلاد أكثر من 80% من احتياجاتها الغذائية من الدول المجاورة أو من أوروبا (حسن، 2016) ينظر الجدول (1). وشهدت جيبوتي خلال السنوات الأخيرة موجات جفاف متكررة أسهمت في تفاقم أوضاع الفقر لدى بعض فئات السكان. (Goch, 2016).

أمّا القطاع الصناعي فيتسم بصغر حجمه ومحدودية تنوعه، حيث تتركز الصناعات في

مجالات بسيطة مثل صناعة المأكولات والمشروبات، والأثاث، ومنتجات الألبان، والورق، ومواد البناء، إضافة إلى تعبئة المياه وبعض الصناعات الحرفية. وتشكل الصناعات التحويلية نحو 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي (حسن، 2016).

ويعتمد اقتصاد جيبوتي بدرجة كبيرة على قطاع الخدمات والموانئ، حيث يُعدّ ميناء جيبوتي المصدر الرئيسي للدخل في البلاد؛ نظرًا لموقعه الاستراتيجي المتحكم في مدخل البحر الأحمر عند مضيق باب المندب. ومن خلاله تمر حركة التجارة خاصة صادرات وواردات إثيوبيا. كما يمثّل خط السكك الحديدية الذي يربط جيبوتي بإثيوبيا بطول يقارب 540 كيلومترًا رافدًا اقتصاديًا مهمًا يعزز دور جيبوتي كمركز لوجستي إقليمي (الهلاوي، 2017).

وأوردت سيرانو، فرانسيسكو (Serrano, 2024) في مجلة التحليل السياسي الدولية أنّ حوالي 95% من تجارة إثيوبيا الخارجية تمر عبر موانئ جيبوتي، كما أنّ أكثر من 75% من اقتصاد جيبوتي مرتبط بخدمات النقل والتجارة مع إثيوبيا.

وحققت جيبوتي خلال العقد الأخير معدلات نمو ملحوظة نتيجة الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية للنقل والموانئ واستغلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي. فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016–2013م نحو 8%، كما بلغ متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي حوالي 6.3% خلال الفترة نفسها، وهو أداء اقتصادي قوي مقارنة ببعض الدول المماثلة. ومع ذلك مايزال هذا النمو غير شامل لجميع فئات المجتمع، حيث يستمر الفقر المدقع في التأثير على نحو 20.8% من السكان، كما ترتفع معدلات البطالة لتصل إلى نحو 39%، إضافة إلى ضعف مؤشرات رأس المال البشري (World Bank, 2018).

الجدول (1) أهم صادرات وواردات جيبوتي.

المجال	أهم الصادرات	أهم الواردات
السلع الرئيسة	الملح، الجلود، البن، الفول والحبوب، وإعادة التصدير والخدمات اللوجستية	الوقود، المواد الغذائية، الآلات والمعدات، السلع الاستهلاكية
الشركاء التجاريون	الصومال، إثيوبيا، السودان، مصر	الصين، الإمارات، السعودية، فرنسا، إثيوبيا
قيمة التجارة (2024)	صادرات تقارب 6.57 مليار دولار	واردات تقارب 6.06 مليار دولار

المصدر:

Trading Economics. (2026). *Djibouti exports and imports*. Retrieved May 25, 2026, *from* *Trading Economics – Djibouti Trade Data*

World Bank. (2026). Djibouti overview. *Retrieved May 25, 2026, from* *World Bank – Djibout*

المحور الثالث: الملامح الجيوسياسية والجيواستراتيجية لجيبوتي وعلاقتها بنظريات القوة

أولاً: الملامح الجيوسياسية لجيبوتي:

يلعب موقع أي دولة من الدول دور أساسي في تحديد قيمتها الاستراتيجية، وتوجهها الاقتصادي، وإلى أي مدى يمكن أنْ تكون دولة قوية ذات سياده إذا توافرت الظروف الأخرى بصورة مثالية، أو دولة ضعيفة بحكم عوامل الجغرافيا.

"دولة جيبوتي هي من الدول القزمية بواقع المساحة لكونها من أصغر الدول في العالم فقط 23200كلم2 (900ميل2) مع العلم أنّ الدول في هذا التصنيف هي 7.88% من مجموع دول العالم، وهى تحتل الترتيب رقم 49 عالمياً من حيث صغر المساحة" (Hallman,2021) و(المنقوري، 2006). ولكن على الرغم من هذه المساحة الصغيرة إلّا أنّها تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة جعلت منها أهم دول الإقليم والعالم؛ وذلك لدورها في التجارة العالمية وحفظ الأمن.

وتأتي أهميتها التجارية في كونها تشرف على ما يسمى بطريق الحرير البحري (أهم الطرق العالمية الحديثة عبر باب المندب) الذي يربط بين أهم الممرات المائية في العالم المتمثلة في (المحيط الهندي والبحر المتوسط) خاصة بعد أنْ تمّ افتتاح قناة السويس عام 1869. "تمّ الربط بين الشرق والقرب بأقصر الطرق، وبصورة مباشرة، وربط مصادر المواد الخام في آسيا وأفريقيا بأقل التكاليف، وأقل الأوقات؛ وذلك لتجنب الرحلات الطويلة التي كانت تقطعها الدول الغربية قبيل حفر وافتتاح قناة السويسفي سنة 1869" (كوزي، 2020) وتضح هذه الأهمية إذا قارنا المسافة بين طريق البحر الأحمر الذي تتحكم في مداخله جيبوتي واليمن وطريق رأس الرجاء الصالح الذي كان يربط بين الشرق والغرب قبل افتتاح قناة السويس كما في الجدول (2).

يتضح من بيانات (الجدول2) أنّ الطريق البحري المار عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب أثّر بشكل كبير على التجارة العالمية؛ نظرًا لما يوفره من تقليص زمن الدوران عبر رأس الرجاء الصالح، وتخفيف تكاليف النقل المرتبطة بطول الطريق، مما يسهم في خفض أسعار السلع وزيادة حركة التجارة بين الشرق والغرب. وأورد الحربي (2019) أنّ هذا الطريق يوفر ما بين 59%–57 من المسافة، ويقلل استهلاك الوقود بنسبة تتراوح بين 70%–50 بحسب نوع الحمولة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على مستويات الأسعار العالمية. كما تشير

الإحصاءات إلى أنّ نحو 86% من صادرات النفط العربي في الخليج تمر عبر هذا الممر البحري الحيوي، في حين يمر عبره متوسط 20 ألف سفينة سنويًا، أي ما يعادل 20% من إجمالي الصادرات العالمية في طريقها إلى وجهاتها النهائية (Goch, 2016).

الجدول (2) المسافة المقارنة بين البحر الأحمر ورأس الرجاء الصالح.

الرحلة	المسافة بالميل		المسافة المتوفرة	نسبة الوفرة	الأيام اللازمة	
	البحر	رأس الرجاء	–	–	بالبحر	بالرأس
بريطانيا– الهند	6200	10500	4300	%41	21	35
بريطانيا– إيران(ابدتن)	6500	11300	4800	%43	37	65
بريطانيا– سنغافورا	8100	11400	3300	%29	27	38
بريطانيا– هونغ كونك	9500	12800	3300	%26	22	43
بريطانيا– استراليا(سدني)	11200	12300	1100	%9	38	41
الهند – البحر الأسود	4200	11800	7600	%64	–	–
اليابان — هولندا	11500	13000	1500	%10	–	–

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على السلطان، عبد الله عبد المحسن، 1985 .البحر الأحمر والنزاع الإسرائيلي .أعمال ندوة البحر الأحمر، معهد الدراسات الدبلوماسية، 4-5 يوليو 1985.

وإلى جانب الأهمية الاقتصادية يتمتع موقع جيبوتي بأهمية أمنية عالية تتمثّل في قربه من حقول النفط في الخليج العربي وإمكانية استخدامه كمركز للممرات الحيوية للتحركات العسكرية نحو منطقة الخليج وشبه القارة الهندية، فضلًا عن مراقبة طريق التجارة العالمية ومكافحة القرصنة. كما يعد موقعًا استراتيجيًا لدول شرق إفريقيا، حيث كان انطلاقًا منه عدد من الهجمات الإرهابية، من بينها استهداف السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام 1998، وتفجير السفينة USS Cole قبالة السواحل اليمنية عام 2000، بالإضافة إلى سلسلة تفجيرات استهدفت فنادق وأماكن استراتيجية بين 2010 و2019 في نيروبي ودار السلام وجيبوتي (عبد الحليم، 2018).

كما أنّ شرق إفريقيا أصبح ملاذًا لجماعات صنفت إرهابية، مثل حركة الشباب المجاهدين في الصومال والحوثين في اليمن، وجيش الرب الأوغندي، وتنظيم القاعدة، مع وجود مخاوف من انتشار جماعات متطرفة أخرى مثل داعش وبوكو حرام .وقد وثقت منظمات حقوق الإنسان المحلية في مومباسا نحو 80 حالة قتل واختفاء على الساحل الكيني وحده بين عامي 2012 و2016، بالإضافة إلى العمليات الإرهابية التي نفذتها القاعدة في

اليمن ودول الإقليم (عبد الحليم، 2018).

ومن بين التهديدات الإقليمية أيضًا ظاهرة القرصنة البحرية التي ظهرت بكثافة على الساحل الشرقي لإفريقيا، وأثرت بشكل مباشر على التجارة الدولية، مما دفع المجتمع الدولي إلى التدخّل. فقررت الأمم المتحدة في يونيو 2008، بموجب القرار رقم 1816، منح بعض الدول تفويضًا لدخول المياه الإقليمية للصومال لمكافحة القرصنة. وبلغت ذروة القرصنة البحرية في عام 2008، حيث تمّ احتجاز 42 سفينة واختُطف 815 بحارًا، قتل منهم 11 فيما ظل 21 بحارًا مفقودين، ويقدر عدد القراصنة بنحو 2000 قرصان ينفذون متوسط ست عمليات قرصنة أسبوعيًا، مع وجود شبكات دولية في دبي ونيروبي وتنزانيا تقدم الدعم اللوجستي (جيدي، 2020).

كل هذه العوامل جعلت من موقع جيبوتي فرصة استراتيجية للدول الغربية، وبعض الدول الشرقية الطامحة للنفوذ في البحر الأحمر. واستغلت هذه الدول مبررات ظاهرها حماية التجارة الدولية ومحاربة الإرهاب، وباطنها تحقيق أهداف استراتيجية خاصة، وذلك عبر إقامة قواعد عسكرية بدعم من قرارات دولية تمنحها الشرعية، مع موافقة الحكومة الجيبوتية لاستقبال هذه القواعد على أراضيها، هذا إلى جانب طموحات أثيوبيا في الدول المجاورة له ولا سيما جيبوتي أملا في وجود منفذ لها عبر البحر الأحمر.

ثانياً: موقع جيبوتي ضمن نظريات القوة

يمكن تفسير الأهمية الجيوبوليتيكية لجيبوتي في ضوء عدد من نظريات القوة الجيوسياسية التي ركزت على دور الموقع الجغرافي والممرات البحرية في تشكيل النفوذ الدولي. وتبرز في هذا السياق نظرية القوة البحرية التي وضعها ألفرد ثاير ماهان، والتي تؤكد أنّ السيطرة على البحار والممرات التجارية والموانئ الاستراتيجية تمثل أساس القوة العالمية للدول، حيث يمنح التحكم في طرق الملاحة البحرية تفوقاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وهو ما يفسر اهتمام القوى الكبرى بالتمركز في المناطق الساحلية الحيوية مثل جيبوتي. (Mahan, 1890)

كما يمكن فهم المكانة الاستراتيجية لجيبوتي وفق نظرية الحافة التي صاغها نيكولاس سبايكمان، والتي ترى أنّ السيطرة على المناطق الساحلية المحيطة بقلب العالم أكثر أهمية من السيطرة على المناطق الداخلية، بسبب قدرتها على التحكم في طرق الاتصال والتجارة الدولية، الأمر الذي يجعل منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي من أهم مناطق التنافس

الجيوسياسي العالمي. (Spykman, 1944)

وفي السياق ذاته يصنف مضيق باب المندب ضمن ما يُعرف بنقاط الاختناق البحرية، وهي ممرات استراتيجية ضيقة تؤثر بصورة مباشرة في الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة، نظراً لمرور نسبة كبيرة من التجارة الدولية ، وهو ما يجعل استقرار المنطقة مسألة ذات أولوية للقوى الدولية الكبرى. (Cordesman, 2015)

وأدى هذا الواقع الجيوسياسي إلى تصاعد التنافس الدولي على جيبوتي، وتحولها إلى مركز للقواعد العسكرية الأجنبية، في ظل سعي القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين وفرنسا، إلى تعزيز وجودها العسكري لحماية مصالحها التجارية والاستراتيجية وتأمين خطوط الملاحة الدولية، بما يعكس تنامي أهمية جيبوتي بوصفها عقدة جغرافية مؤثرة في شبكات النقل والتجارة العالمية (Khanna, 2016).

المحور الرابع: القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي

تُعدّ ظاهرة القواعد العسكرية الأجنبية من الظواهر الجيوسياسية المتجددة التي تختلف أهدافها باختلاف التحولات الدولية والظروف الاستراتيجية العالمية. فالقواعد العسكرية في العصر الاستعماري تختلف في وظائفها عن تلك التي ظهرت خلال الحرب الباردة، كما تختلف عن الاستراتيجيات العسكرية المعاصرة. وفي الوقت الراهن تتمثّل أهداف القواعد العسكرية الخارجية في حماية مناطق النفوذ، والدفاع عن المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، ومراقبة الخصوم، إضافة إلى نشر النفوذ السياسي والثقافي، وهو ما يتعارض في بعض الحالات مع القيم والمرتكزات الاجتماعية للدول المضيفة فضلاً عن الدور الايجابي للقواعد العسكرية المتمثلة في حماية الدول الصغيرة مثل(جيبوتي– قطر) أو الضعيفة عسكرياً.

وتُعدّ دولة جيبوتي أنموذجًا بارزًا لاستقطاب القواعد العسكرية الأجنبية نظرًا لأهميتها الجيوسياسية، حيث تمثّل منطقة القرن الإفريقي ومضيق باب المندب مجالًا حيويًا لحركة التجارة الدولية. وتشير الأدبيات الاستراتيجية إلى أن هذا الموقع يمثل مصلحة جيوبلتيكية مزدوجة للقوى الكبرى، إذ يسمح بمراقبة الممرات البحرية الحيوية التي تمر عبرها نسبة كبيرة من التجارة العالمية، بما في ذلك ما يقارب 9% من الحركة البحرية الدولية، حيث تعبر عبره آلاف ناقلات النفط وسفن الحاويات سنويًا.

ويتوافق هذا التحليل مع نظرية القوة البحرية لدى المفكر العسكري Alfred Thayer Mahan، التي ترى أنّ قوة الدولة العظمى ترتبط بقدرتها على السيطرة على الممرات البحرية الحيوية وإقامة قواعد عسكرية خارج حدودها الوطنية لحماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.

وفي إطار الخصائص الاستراتيجية لموقع جيبوتي استقبلت البلاد عددًا من القواعد العسكرية الأجنبية على أراضيها الجدول (3) والخريطة (2) وذلك وفق ترتيبات سياسية واقتصادية وأمنية مع الدول المعنية، ويمكن عرض أبرز هذه القواعد على النحو الآتي:

أولاً: القاعدة الفرنسية: تُعدّ القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي من أقدم وأهم القواعد العسكرية الأجنبية في البلاد، حيث يعود الوجود العسكري الفرنسي إلى عام 1946 خلال فترة الاستعمار الفرنسي للمنطقة. وبعد استقلال جيبوتي عام 1977، تمّ التوصل إلى اتفاق بين الجانبين يقضي باستمرار الوجود العسكري الفرنسي في إطار تعاون استراتيجي وأمني، يعكس عمق العلاقات التاريخية والسياسية بين البلدين.

وتُعدّ فرنسا من أبرز القوى العسكرية الأجنبية الحاضرة في جيبوتي، حيث تتمركز قواتها ضمن قاعدة دائمة تُستخدم لدعم العمليات العسكرية الفرنسية في إفريقيا والقرن الإفريقي والمحيط الهندي، إضافة إلى المشاركة في مهام مكافحة الإرهاب وحماية الملاحة البحرية في الممرات الدولية الحيوية.

ويبلغ عدد القوات الفرنسية المتمركزة في جيبوتي نحو 1400 جندي، موزعين على عدة مواقع عسكرية وسكنية داخل مساحة تُقدَّر بحوالي 418 هكتارًا ينظر الجدول (3). وفي المقابل تحصل جيبوتي على مقابل مالي سنوي يُقدَّر بنحو 30 مليون يورو، ضمن اتفاقيات تعاون دفاعي وأمني يتم تجديدها دوريًا بين الطرفين، بما يضمن استمرار الوجود الفرنسي وفق مصالح مشتركة في ظل التحولات الأمنية في المنطقة.

ثانياً: القاعدة الأمريكية: تمثّل منطقة القرن الإفريقي بصفة عامة أهمية استراتيجية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية؛ نظرًا لموقعها الجغرافي الحيوي المطل على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، فضلًا عن إشرافها على مضيق باب المندب الذي يُعد أحد أهم الممرات البحرية العالمية لنقل التجارة والطاقة بين الشرق والغرب. كما ترتبط أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة بجملة من المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية، إلى جانب

سعيها لحماية خطوط الملاحة الدولية وتعزيز نفوذها الاستراتيجي في إفريقيا والشرق الأوسط.

وتعاظمت أهمية المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية بصورة أكبر عقب إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب بعد أحداث نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2001، فضلًا عن تعرض المصالح الأمريكية في المنطقة لعدة هجمات، من أبرزها استهداف سفارتيها في نيروبي ودار السلام عام 1998، والهجوم على المدمرة الأمريكية "كول" في خليج عدن عام 2000 بالإضافة للنشاط المتزايد للقرصنة البحرية، ونشاط الحوثين وتهديدهم للمصالح الأمريكية والدول الغربية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر، الأمر الذي دفع واشنطن إلى تعزيز وجودها العسكري والأمني في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر بما بغية حماية مصالحها في المنطقة.

وفي هذا السياق سمحت جيبوتي للولايات المتحدة الأمريكية عام 2002 بإنشاء قاعدة عسكرية على أراضيها عُرفت باسم معسكر ليمونييه (Camp Lemonnier)، بالقرب من العاصمة جيبوتي والتي تُعدّ أول قاعدة عسكرية أمريكية دائمة في القارة الإفريقية. وتطورت هذه القاعدة لاحقًا لتصبح مركزًا رئيسًا للعمليات العسكرية الأمريكية في إفريقيا، ومقرًا مهمًا لقيادة القوات الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، حيث تُستخدم في إدارة العمليات العسكرية، ومكافحة الإرهاب، ومراقبة التحركات البحرية، وتنفيذ عمليات الطائرات بدون طيار في منطقة القرن الإفريقي واليمن وبعض مناطق الشرق الأوسط.

ووفقًا للاتفاق المبرم بين الجانبين تحصل جيبوتي على مقابل مالي سنوي قُدِّر بنحو 31 مليون دولار نظير استضافة القاعدة، قبل أن يتم تجديد الاتفاقية عام 2014 لمدة عشر سنوات (حسن، 2016). وفي عام 2017 جرى تعديل الاتفاق ليرتفع المقابل المالي إلى نحو 56 مليون دولار سنويًا لمدة عشرين عامًا، كما هو موضح في الجدول (3)، وذلك في ظل إدراك الولايات المتحدة للأهمية الاستراتيجية المتزايدة لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، ورغبتها في تعزيز وجودها العسكري الدائم بما يضمن حماية مصالحها الحيوية وتأمين خطوط الملاحة الدولية، وترسيخ نفوذها الجيوسياسي في المنطقة.

ويلاحظ أنّ هذا التوسّع في الوجود العسكري الأمريكي يأتي في سياق التنافس الدولي المتزايد على الممرات البحرية الاستراتيجية، لا سيما في ظل تراجع الهيمنة الغربية التقليدية على بعض الممرات الحيوية مثل خليج هرمز الذي تسيطر عليه إيران ، وظهور قوى

إقليمية ودولية جديدة متعددة الأقطاب تسعى إلى تعزيز حضورها في مناطق النفوذ البحري العالمي.

ثالثاً: القاعدة الإسبانية: تمتلك اليابان وجودًا عسكريًا محدودًا في جيبوتي منذ عام 2014، حيث يتمركز نحو 50 جنديًا داخل مساحة تقارب 10 هكتارات ضمن القاعدة الفرنسية، في إطار عملية أطلنتا التابعة للاتحاد الأوروبي، وتتركز مهامها في المراقبة البحرية وحماية سفن المساعدات الإنسانية ومراقبة أنشطة الصيد غير المشروع مثل نشاط القراصنة الصوماليين قبالة السواحل الصومالية.

رابعاً: القاعدة اليابانية: استضافت جيبوتي أول قاعدة عسكرية خارجية لليابان منذ عام 1945، ويبلغ عدد القوات المتمركزة فيها نحو 180 جنديًا، وتبلغ مساحة القاعدة حوالي 36 هكتارًا مقابل إيجار سنوي يقارب 3 ملايين يورو. وتُعلن المهام الرسمية للقاعدة المشاركة في مكافحة القرصنة وحماية الملاحة الدولية، مع توجهات لتطويرها إلى مركز عملياتي متقدم في منطقة القرن الإفريقي، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ الدستور الياباني يمنع مشاركة القوات اليابانية بأي مهام قتالية خارج حدود اليابان.

خامساً: القاعدة الإيطالية: وافقت إيطاليا على إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي عام 2013 مقابل إيجار سنوي يقارب 22 مليون يورو. ويبلغ عدد القوات الإيطالية نحو 90 جنديًا، وتتمثل مهام القاعدة في الدعم اللوجستي والمراقبة البحرية ضمن جهود مكافحة القرصنة في خليج عدن والمحيط الهندي.

سادساً: القاعدة الصينية: "غيرت الصين من سياستها الخارجية وقامت بإنشاء أول قاعدة بحرية لها في الخارج في جيبوتي، وأعلنت وكالة الأنباء الصينية (شينخوا) أنّ الهدف من هذه القاعدة هو "ضمان أداء الصين في بعثات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية في إفريقيا وغرب آسيا، وستساعد القاعدة أيضًا في المهام الخارجية بما في ذلك التعاون العسكري والتدريب المشترك وحماية الأمن الصيني في الخارج، بالإضافة إلى الحفاظ على الأمن المشترك للممرات البحرية الاستراتيجية الدولية وفقاً للاتفاق المبرم بين بكين وجيبوتي" (عبد الحليم، 2018).

وتُعدّ القاعدة الصينية في جيبوتي من أحدث القواعد العسكرية حيث تمّ افتتاحها عام 2017 وأورد سيد أحمد (2020) وDubey (2021) "أنّ اهتمام الصين بالمنطقة يرتبط

بالدرجة الأولى باهتمامها واستراتيجيتها للسيطرة عبر شركاتها على موانئ البحر المتوسط لتأمين تجارتها إلى أوروبا... حيث تمر 80% من الصادرات الصينية بالبحر الأحمر ثم البحر المتوسط بدءاً ببورسعيد وانتهاءً بجزيرة بيرس اليونانية التي تتحكم الشركة الصينية في 65% من إدارة مرافئها". كذلك إلى جانب هذه الأهداف المعلنة والغير معلنة تحاول الصين من خلال وجودها في هذه القاعدة التمدد في إفريقيا عبر الساحل الشرقي لا سيما وأنّها تريد السيطرة على الأسواق التجارية الواعدة في أفريقيا ولها العديد من الاستثمارات والمصالح مع الدول الأفريقية بصفة عامة ودول شرق أفريقيا بصفة خاصة، لا سيما وأنّها أنشأت منتدى التعاون الصيني الإفريقي في عام 2000 بمشاريع تنموية ومساعدات غذائية بدولتي جيبوتي والصومال، وأورد (زكريا، 2020) "أنّ الصين تمتلك أكثر من 10000 شركة صينية تعمل في إفريقيا" وهذا ما يتوافق مع استراتيجية الحزام والطريق الصينية هي واحدة من أكبر المبادرات الجيوسياسية والاقتصادية في العالم المعاصر، أطلقتها الصين عام 2013 بهدف إعادة تشكيل شبكات التجارة والبنية التحتية وربط آسيا بإفريقيا وأوروبا عبر طرق برية وبحرية حديثة.

وحسب الاتفاق أنْ تدفع الصين أجاراً قدره 17 مليون يورو سنوياً ولمدة عشرة سنوات قابلة للتجديد، الجدول (3) والشكل (1) على الرغم من أنّ هذا الاتفاق وجد رفضاً من قِبل الولايات المتحدة التي تعرقل الوجود الصيني بكل دول العالم عبر استراتيجية الحزام الناري حول الصين ولكنه في النهاية أصبح واقعاً.

الآثار السياسية والأمنية للقواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي

تُعدّ القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي ظاهرة جيوسياسية مرتبطة بأهمية موقعها عند مدخل البحر الأحمر ومضيق باب المندب. وقد تعددت أهداف هذه القواعد بين حماية المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى ومراقبة الممرات البحرية ومكافحة القرصنة والإرهاب، إضافة إلى تعزيز النفوذ العسكري والسياسي في منطقة القرن الإفريقي، حيث تختلف أحجامها ومهامها العسكرية واللوجستية كما في الجدول (3) والشكل (1).

ورغم تبرير وجود هذه القواعد بدعم الأمن البحري ومكافحة التهديدات غير التقليدية فإنّ انتشارها يثير جدلاً حول تأثيرها على السيادة الوطنية الجيبوتية والتوازنات الأمنية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر

الجدول (3) القواعد العسكرية بجيبوتي.

القواعد العسكرية	تاريخ الإنشاء	المساحة (بالهكتار)	عدد العناصر العسكرية	قيمة الايجار الحالة (مليون يورو)	فترة الإيجار (بالعام)
فرنسا	1969	418	1400	30	10
أمريكا	2002	200	3000	56	20
اسبانيا	2008	داخل القاعدة الفرنسية	50	مدرجة داخل تكلفة الإيجار الفرنسي	حسب الاتفاق الفرنسي
اليابان	2011	12	180	3	1 (تتجدد كل سنة)
ايطاليا	2012	10	90	22	2
الصين	2017	36	400	17	10

المصدر: مارتينو، جان لوك، 2019 .جيبوتي وخطورة صفقات القواعد العسكرية .ترجمة سيدي محمد ويدراوغو. مجلة قراءات إفريقية..[Accessed 9 March 2026] Available at: https://www.qiraatafrican.com/home/new

إلى جانب هذه القواعد هناك عدد من الدول الاقليمية التي أبدت رغبتها في إنشاء قواعد عسكرية في جيبوتي منها المملكة العربية السعودية، وفي هذا الصدد أورد بله (2021) "أنّه تمت مشاورات بين المملكة العربية السعودية وجيبوتي تمخضت عن وضع مشروع مسودة اتفاق أمني عسكري واستراتيجي، يتضمن استضافة جيبوتي لقاعدة عسكرية سعودية، وجرى تحديد بعض المواقع على الساحل الجيبوتي لهذا الغرض، وأعلنت جيبوتي نهاية 2016 أنّها وافقت مبدئياً على إقامة قاعدة عسكرية سعودية، إلّا أنّه لم يتم الإعلان رسمياً عن توقيع الاتفاق بين الجانين. كذلك شرعت الإمارات منذ عام2000 في إنشاء شراكة تجارية مع جيبوتي عبر شكة موانئ دبي العالمية ولكن هذه الشراكة تعثرت نتيجة لخلاف قانوني وتمّ إنهاء العقد عام" 2018.

الشكل (1) عدد العناصر العسكرية لكل قاعدة عسكرية.

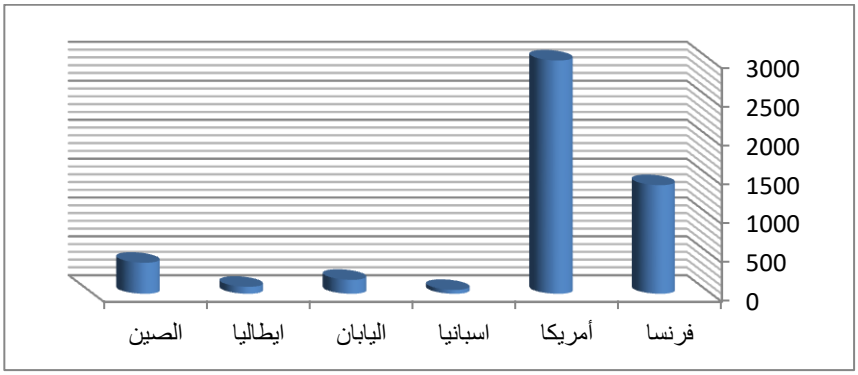

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3).

الخريطة رقم(2) القواعد العسكرية في جيبوتي

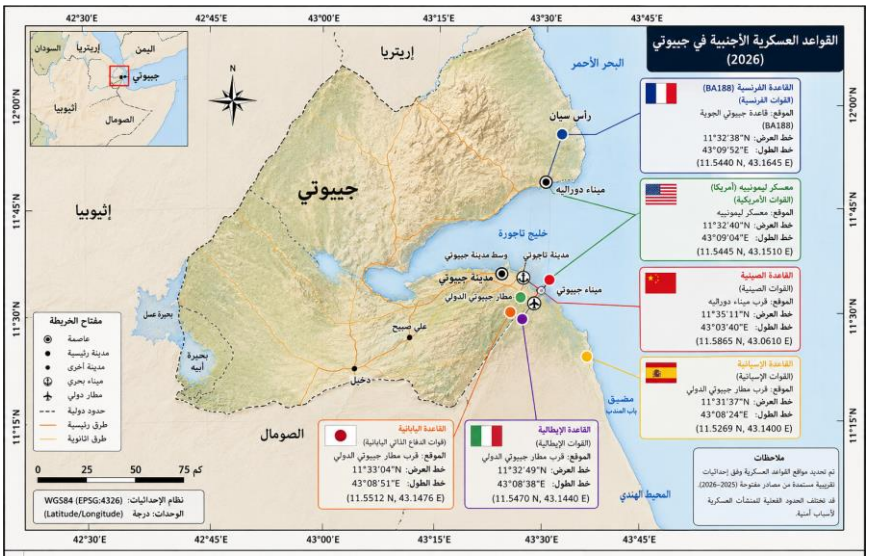

المصدر:[AI-generated image] OpenAI. (2026). *Map of foreign military bases in Djibouti*

المحور الخامس: أسباب ودوافع جيبوتي لاستضافة القواعد العسكرية الأجنبية

لا شك أنّ قرار استضافة قوات أجنبية داخل أراضي أي دولة يُعدّ خيارًا حساسًا وصعبًا، لما قد يترتب عليه من مخاطر محتملة وغير محتملة على الأمن القومي للدولة المضيفة، فضلاً عن انعكاساته على أمن الإقليم ككل. ولذلك تتردد العديد من الدول في السماح بوجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، وإنْ حدث ذلك غالبًا ما يكون في نطاق محدود ووفق شروط واضحة وصارمة؛ تجنبًا لأي احتكاك محتمل نتيجة تضارب المصالح والأهداف الاستراتيجية المرتبطة بتلك القواعد، أو لتفادي أي شكل من أشكال الضغط أو الابتزاز السياسي الذي تتعرض له الدولة المستضيفة.

غير أنّ الحالة الجيبوتية تُعدّ استثناءً لافتًا، إذ وافقت جيبوتي على استضافة عدة قواعد عسكرية لدول مختلفة التوجهات الاستراتيجية، بل وأبدت استعدادها لاستقبال المزيد منها في إطار ما تسميه بالتعاون الدولي. ويُعد هذا التوجه سابقة غير مألوفة في العلاقات الدولية، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول الدوافع الحقيقية وراء هذه السياسة. وتتعدد أسباب ودوافع قيام جيبوتي باستضافة القواعد العسكرية الأجنبية، ولا يمكن تفسير هذا التوجه من زاوية واحدة، بل يرتبط بمجموعة من الأبعاد المتداخلة التي تجمع بين الاعتبارات الاقتصادية

والأمنية والاستراتيجية، إضافة إلى الخصائص السكانية والجيوسياسية للدولة. وأسهم هذا التداخل في تشكيل سياسة جيبوتي الخارجية وجعلها تعتمد على توظيف موقعها الاستراتيجي كأداة لتحقيق مكاسب متعددة المستويات.

وفي ضوء ذلك يمكن تناول هذه الدوافع من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة تمثّل الإطار التفسيري لهذا التوجه، وهي:

أولاً: البعد الاقتصادي: يُعدّ من أبرز العوامل التي دفعت جيبوتي إلى تبني خيار استضافة القواعد العسكرية الأجنبية. فقد عانت البلاد منذ استقلالها من تحديات اقتصادية كبيرة تمثلت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وضعف الموارد الاقتصادية. وتشير مؤشرات البنك الدولي لعام 2018 إلى أنّ نسبة الفقر بلغت نحو 20.8%، بينما وصلت البطالة إلى حوالي 39%، وهي معدلات مرتفعة تعكس حجم الضغوط الاقتصادية التي تواجهها الدولة.

وفي ظل هذه الظروف سعت الحكومة الجيبوتية –خاصة بعد انتخاب الرئيس إسماعيل عمر جيله عام 1999– إلى استثمار الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلاد من خلال السماح بإنشاء قواعد عسكرية أجنبية مقابل عوائد مالية سنوية الجدول (2) والشكل (2). وأثار هذا التوجه بعض التحفظات من دول إقليمية وقوى سياسية داخلية، إلّا أنّ الحكومة مضت في هذه السياسة حتى وصل عدد القواعد العسكرية إلى نحو ست قواعد قابلة للزيادة وفق اعتبارات العرض والطلب.

وتشير التقديرات إلى أنّ جيبوتي تحصل سنويًا على ما يقارب 128 مليون يورو من إيجارات هذه القواعد، وهو ما يمثل نحو 3% من الناتج القومي الإجمالي الذي يقدر بحوالي 3.3 مليون دولار (مارتينو، 2019؛ زكريا، 2020). ولا تقتصر الفوائد الاقتصادية على العائدات المباشرة، بل تمتد إلى آثار غير مباشرة، مثل توفير فرص عمل للمواطنين في مجالات البناء والخدمات المرتبطة بالقواعد العسكرية، إضافة إلى تنشيط الأسواق المحلية وتسويق بعض المنتجات الوطنية.

كما تسهم الدول المالكة لهذه القواعد في تقديم مساعدات تنموية لجيبوتي؛ فعلى سبيل المثال قدمت الوكالة الفرنسية للتنمية دعمًا ماليًا لتمويل عدد من المشاريع التنموية، منها مشروع لتحسين الظروف المعيشية في أحد أحياء مدينة جيبوتي بقيمة 6 ملايين يورو .

كذلك قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عدة برامج دعم، من بينها مساعدات غذائية لأكثر من 42600 شخص يعانون من نقص الغذاء عام 2019، إضافة إلى إطلاق مشروع لتنمية القوى العاملة عام 2016 يهدف إلى تدريب الشباب وتعزيز مهاراتهم. ويُقدّر إجمالي الدعم الأمريكي السنوي بنحو 70 مليون دولار (زكريا، 2020).

ومن ناحية أخرى يسهم الوجود العسكري الأجنبي في تعزيز قدرات القوات المسلحة الجيبوتية التي تقدر بحوالي 13000 جندي من خلال برامج التدريب العسكري وتقديم المعدات والدعم اللوجستي؛ فقد حصلت جيبوتي، على سبيل المثال، على سفينتين من اليابان عام 2015. كما يوفر هذا الوجود العسكري مكاسب أمنية وسياسية للدولة المضيفة (مارتينو، 2019).

ثانياً: البعد الأمني والاستراتيجي: يمثّل البعد أحد أهم الدوافع التي شجعت جيبوتي على استقبال القواعد العسكرية الأجنبية، رغم ما يرافقها من مخاطر. ورغم أنّ هذا البُعد لا يُعلن رسميًا في كثير من الأحيان فإنّه يرتبط بواقع الجغرافيا السياسية للمنطقة، حيث تقع جيبوتي في بيئة إقليمية تتسم بدرجة من التوتر وعدم الاستقرار، خاصة في ظل علاقاتها مع دول الجوار مثل إثيوبيا والصومال.

وتتجلى أهمية هذا البُعد في عدد من العوامل الجغرافية من أبرزها ضيق المساحة الجغرافية للدولة مقارنة بجيرانها. فمساحة جيبوتي لا تمثّل سوى نحو 2.1% من مساحة إثيوبيا، و3.6% من مساحة الصومال، و 18.7% من مساحة إريتريا. ويؤدي هذا التفاوت الكبير في المساحة إلى شعور دائم بالتهديد لدى الدول الصغيرة، خاصة إذا كانت محاطة بدول أكبر حجمًا وأكثر قدرة من حيث الموارد والإمكانات.

وأشار الديب (2002) إلى أنّ المساحة تُعدّ من أهم عناصر قوة الدولة، وأنّ سلوك الدول وعلاقاتها السياسية يتأثر بدرجة كبيرة بحجمها الجغرافي مقارنة بجيرانها. وفي هذا السياق فإنّ صغر مساحة جيبوتي يجعلها عرضة لمخاوف استراتيجية تتعلق بإمكانية تعرضها لضغوط أو أطماع من بعض القوى الإقليمية، خاصة في ظل الأهمية الجيوستراتيجية لموقعها الشكل (3).

كما تشير بعض الدراسات إلى وجود ادعاءات تاريخية لدى بعض دول المنطقة بشأن تبعية جيبوتي، وهو ما يشكل مصدر قلق مستمر للنظام السياسي في البلاد (حسن،

2016). وفي ضوء هذه المعطيات، يمكن فهم سياسة استضافة القواعد العسكرية الأجنبية باعتبارها نوعًا من الضمانة الأمنية غير المباشرة، حيث يشكل وجود قوى عسكرية دولية على أراضيها عامل ردع لأي محاولة محتملة لتهديد سيادتها.

وفي هذا السياق يرى فيرتن (2020) أنّ جيبوتي نجحت من خلال استضافة جيوش أجنبية متعددة في تأمين عوائد مالية سنوية، وتنويع علاقاتها الخارجية، وتعزيز قدراتها الدفاعية، بما يشبه "بوليصة تأمين استراتيجية "ضد أي تهديد محتمل من دول الجوار. كما يشير مارتينو (2019) إلى أنّ القواعد العسكرية الأجنبية يمكن أن تُعد من منظور الدفاع الوطني بمثابة "دروع وقائية"، لما تمتلكه من قدرات استخباراتية وإمكانيات تدخل عسكري رادعة، وإنْ كانت هذه الحماية تظل نسبية وليست مطلقة.

الشكل (2) مساحة جيبوتي مقارنة بالدول المجاورة.

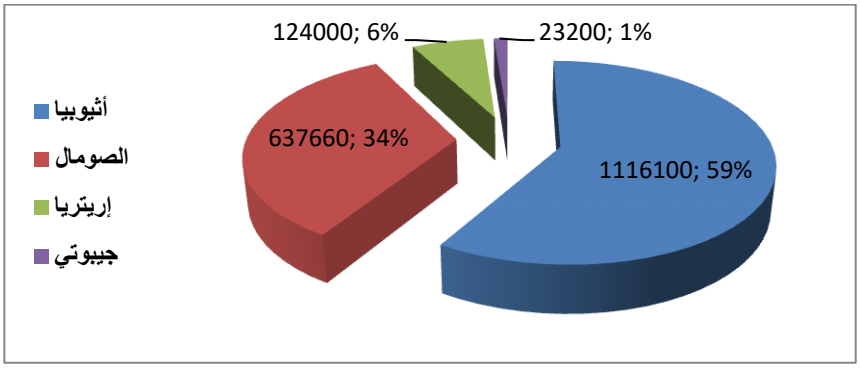

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3).

ثالثاً: البعد السكاني: كما تمثّل المساحة عامل ضعف نسبي في الأمن القومي والاستراتيجي لجيبوتي فإنّ حجم السكان وتركيبتهم الإثنوغرافية يؤديان دورًا مشابهًا في التأثير على قوة الدولة واستقرارها. إذ يُعدّ عدد سكان جيبوتي محدودًا للغاية مقارنة بعدد سكان الدول المجاورة الجدول (3) والشكل (4)، الأمر الذي ينعكس مباشرة على شعور الدولة بضعف أمنها القومي، نتيجة وجود ما يمكن تسميته بالانحدار الجيوبوليتيكي السلبي لصالح الدول المحيطة بها.

فإذا ما قورنت أعداد سكان جيبوتي بسكان الدول المجاورة لها (إثيوبيا، الصومال، إريتريا)، يتضح أنّ سكانها يمثلون نحو 0.72% فقط من مجموع سكان هذه الدول، كما

يعادلون حوالي 0.85% من سكان إثيوبيا، و7.8% من سكان الصومال، و 15.3% من سكان إريتريا (انظر الجدول 3 والشكل 3). وفي هذا السياق يشير حمدان (2005) إلى أنّه من الأفضل —من منظور الجغرافيا السياسية— أنْ يفوق عدد سكان الدولة عدد سكان جيرانها بأربعة أو خمسة أضعاف، بينما إذا تجاوز عدد سكان الدول المجاورة ستة أضعاف سكان الدولة فإن ذلك يعكس حالة انحدار جيوبوليتيكي سلبي .وبناءً على ذلك فإن عدد سكان الدول المجاورة لجيبوتي يفوق سكانها بنحو 137.5 ضعفًا، وهو ما يمثل انحدارًا جيوبوليتيكيًا حادًا قد يعرّض الدولة لمخاطر أمنية وسياسية محتملة.

الشكل (3) سكان جيبوتي مقارنة بالدول المجاورة.

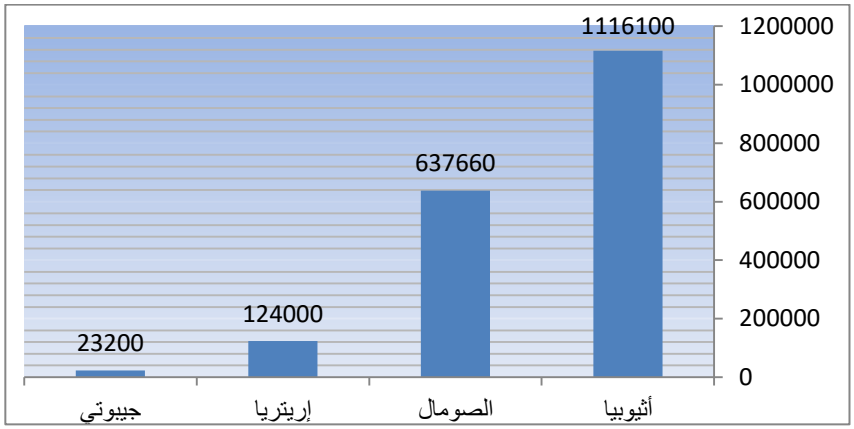

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3).

وإلى جانب عامل الحجم السكاني تبرز التركيبة الإثنية للسكان كعامل مؤثر في الأمن القومي لجيبوتي. إذ ينقسم المجتمع الجيبوتي أساسًا إلى مجموعتين عرقيتين رئيسيتين هما العفر والعيسى. وتشكّل قومية العفر ما بين 35% و40 %من إجمالي السكان، ويتمركزون في المناطق الشمالية والغربية من البلاد على الحدود مع إثيوبيا. وترتبط هذه المجموعة بوشائج ثقافية واجتماعية قوية مع إثيوبيا، وهو ما يؤدي أحيانًا إلى تداخل في الولاءات بين الانتماء الوطني والانتماء العرقي العابر للحدود. بل أنّ بعض التيارات السياسية العفرية ترى أنّ مسألة انضمام جيبوتي إلى إثيوبيا قد تظل احتمالًا قائمًا في المستقبل.

أمّا القومية الثانية فهي قومية العيسى التي تقطن المناطق الجنوبية من البلاد المتاخمة للصومال، وتشكّل حوالي 50% من سكان الدولة. وينحدر أفراد هذه القومية من أصول

صومالية ويتحدثون اللغة الصومالية، كما تربطهم علاقات ثقافية واجتماعية وثيقة بالصومال. ولهذا السبب يرى بعض السياسيين الصوماليين أنّ جيبوتي تمثّل جـزءًا من الصومال، وظهرت عبر فترات مختلفة مطالبات بضمها استنادًا إلى الروابط القومية المشتركة.

وفي هذا السياق يشير كوزي (2010) إلى أنّ الحركة القومية الصومالية بعد الاستقلال سعت إلى تحقيق فكرة "الصومال الكبير"، وهو مفهوم يعبر عنه العلم الصومالي الذي يتكون من خمسة نجوم ترمز إلى الأقاليم الصومالية الخمسة، وهي: الصومال البريطاني، والصومال الإيطالي، والصومال الفرنسي (جيبوتي)، وإقليم الأنفندي في كينيا، وإقليم الأوجادين في إثيوبيا. وقبلت الصومال تاريخيًا استقلال جيبوتي عن فرنسا على مضض، مع استمرار الاعتقاد لدى بعض التيارات السياسية بإمكانية عودتها إلى إطار الصومال الكبير في المستقبل.

وبناءً على ذلك فإنّ التداخل الإثني والامتدادات القومية العابرة للحدود يشكّلان أحد التحديات الأمنية المحتملة لجيبوتي، خاصة في ظل محدودية حجم السكان مقارنة بجيرانها، الأمر الذي يدفع الدولة إلى البحث عن ضمانات أمنية خارجية، من بينها سياسة استضافة القواعد العسكرية الأجنبية.

الجدول (4) مساحة وعدد سكان الدول المجاورة لجيبوتي.

الدولة	المساحة	مساحة جيبوتي إلى مساحة الدولة	السكان	سكان جيبوتي إلى سكان الدولة
أثيوبيا	1116100	1: 48 = (%2.1)	110871031	1: 118.15 = (% 0.85)
الصومال	637660	1: 5.3 = (%3.6)	12094640	1: 12.9 = (%7.76)
إريتريا	124000	1: 27.5 = (%18.7)	6147398	1: 6.6 = (%15.3)
جيبوتي	23200	-	938413	-

المصدر :حساب الباحث اعتماداً على: World Fact Book (2021)
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/dj.html

نستطيع أنْ نخلص إلى أنّه: تكشف مؤشرات المساحة والسكان في الجدول (3) والأشكال (3 و4) عن وجود انحدار جيوبوليتيكي حاد بين جيبوتي ودول جوارها الإقليمي، حيث تبدو الدولة أقل وزناً من الناحية الحيوية مقارنة بإثيوبيا والصومال وإريتريا. فالمحدودية الجغرافية والديموغرافية لجيبوتي تضعها ضمن الدول صغيرة الكتلة الحيوية، غير أن هذا الضعف

البنيوي جرى تعويضه من خلال تعظيم القيمة الجيوستراتيجية للموقع، خاصة في ظل إشرافها على مضيق باب المنـدب وارتباطها بالمصـالح الدولية في البحـر الأحمر والقرن الإفريقي، الأمر الذي منحها ثقلاً سياسياً واستراتيجياً يفوق إمكاناتها الحيوية التقليدية.

المحور السادس: الانعكاسات الأمنية والسياسية والاستراتيجية للقواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي

لا شك أنّ وجود القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي يحمل جملة من الآثار المتباينة، إذ تتداخل فيه المكاسب الاقتصادية والأمنية مع تحديات سياسية واستراتيجية تنعكس على الأمن القومي للدولة وعلى استقرار الإقليم ككل. فعلى المستوى الإيجابي أسهمت هذه القواعد في توفير عوائد مالية سنوية للحكومة الجيبوتية من خلال الإيجارات التي تدفعها الدول المالكة للقواعد، فضلاً عن توفير بعض فرص العمل للمواطنين، وتقديم مساعدات تنموية وإنسانية مباشرة وغير مباشرة. كما أن وجود قوات عسكرية لدول كبرى على الأراضي الجيبوتية يوفر نوعًا من الضمانة الأمنية النسبية، إذ يشكّل عامل ردع لأي دولة مجاورة قد تفكر في تهديد سيادة جيبوتي أو محاولة التوسع على حسابها.

ومع أنّ استضافة القواعد العسكرية الأجنبية تحقق لبعض الدول مكاسب اقتصادية وأمنية، إلّا أنّها تقابل بجملة من المخاطر والتحديات الاستراتيجية التي تنعكس سلبًا على الأمن القومي للدول المستضيفة واستقرار الإقليم. ففي حالة جيبوتي يؤدي تعدد القواعد التابعة لدول ذات توجهات سياسية واستراتيجية متباينة إلى احتمالية تعارض المصالح داخل أراضيها، وهو ما يتجلى بوضوح في التنافس بين الولايات المتحدة والصين، حيث تنظر الولايات المتحدة إلى الصين باعتبارها أحد أبرز التحديات لأمنها القومي، خاصة في ظل تصاعد النفوذ الصيني في منطقة القرن الأفريقي (الحفيان والمصيلحي، 2020). كما يشير فيرتن (2020) إلى أنّ توسّع الصين في الاستثمارات والتجارة في المنطقة يعزز من حضورها الاقتصادي، وهو ما يثير مخاوف أمريكية بشأن تحول هذا الوجود إلى نفوذ سياسي وعسكري متنامٍ، وقد انعكس ذلك في مظاهر توتر ميداني وتبادل اتهامات بين الجانبين.

كما أنّ توسّـع جيبوتي في استضافة قواعـد لقـوى دولية أخـرى ذات توجهات مختلفة يضعها في موقع صراع محاور دولية يصعب التوفيق بينها، الأمر الذي يحد من استقلالية قرارها السياسي ويدفعها بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الانحياز لأحد الأطراف. ويُضاف إلى

ذلك أنّ القواعد العسكرية الأجنبية تجعل من الدولة المضيفة ساحة محتملة للتوتر أو المواجهة، فضلًا عن كونها أهدافًا محتملة للجماعات المتطرفة، وهو ما يزيد من المخاطر الأمنية الداخلية، كما تؤكد الأدبيات التي تربط بين الوجود العسكري الأجنبي وزيادة احتمالات الاستهداف والتطرف (World BEYOND War, 2025). وعلى المستوى الإقليمي يسهم هذا التنافس في تحويل منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر إلى فضاء تنافسي للقوى الكبرى، بما قد يحد من قدرة دول الإقليم على التحكم في أمنها ومقدراتها الاستراتيجية.

وعليه فإنّ تعزيز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة يكون أكثر فاعلية بتقوية التعاون الإقليمي بين دول القرن الإفريقي والبحر الأحمر، وتطوير آليات مشتركة للأمن والدفاع بدلًا من الاعتماد المتزايد على الوجود العسكري الأجنبي (World BEYOND War, 2025).

وعند المقارنة بين المكاسب الاقتصادية التي تحققها جيبوتي من استضافة القواعد العسكرية وبين المخاطر الاستراتيجية المحتملة، يتضح أن العوائد المالية المباشرة —التي تقدر بنحو 128 إلى 148 مليون يورو سنويًا وتمثّل حوالي 3% من الناتج القومي– تظل محدودة نسبيًا مقارنة بحجم التحديات الأمنية والسياسية المحتملة. ويشير مارتينو (2019) إلى أنّ الولايات المتحدة كانت تدفع نحو 100 مليون دولار سنويًا مقابل قاعدتها العسكرية في الفلبين عام 1979، قبل أنْ يرتفع المبلغ إلى 500 مليون دولار عام 1983، وهو ما يعكس تواضع العوائد المالية التي تحصل عليها جيبوتي مقارنة بتجارب دول أخرى.

وفي المقابل تمتلك جيبوتي فرصًا اقتصادية بديلة يمكن استثمارها بصورة أفضل خاصة في ظل موقعها الاستراتيجي على أحد أهم الممرات البحرية في العالم، إضافة إلى قربها من دول حبيسة مثل إثيوبيا وجنوب السودان وأوغندا، مما يمنحها إمكانات كبيرة لتطوير اقتصاد الموانئ والخدمات اللوجستية. كما تمتلك البلاد بنية تحتية رقمية مهمة تتمثل في عدد من كابلات الألياف الضوئية البحرية التي تربط بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، فضلاً عن إمكاناتها في مجالات الطاقة المتجددة والسياحة (Borowicz، 2017).

وفي هذا السياق اقترح كوزي (2011) إنشاء إطار إقليمي جامع لدول القرن الإفريقي يهتم بالقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية لدول الإقليم، يقوم على رؤية مشتركة تستند إلى وحدة الجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة، بما يسهم في تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية

والاستقرار لدول المنطقة.

المحور السابع: مستقبل القواعد العسكرية في جيبوتي في ظل الأوضاع الراهنة

في ضوء الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي الجيبوتي المطل على مضيق باب المندب أحد أهم الممرات البحرية العالمية لنقل التجارة والطاقة بين الشرق والغرب، والتحولات الجيوسياسية الكبرى التي يشهدها العالم، والتعقيدات الأمنية المرتبطة بالأنشطة غير القانونية، مثل القرصنة البحرية، وتهريب الأسلحة، والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والتهريب غير المشروع للبضائع والوقود، والصيد غير القانوني، فضلًا عن الأنشطة المرتبطة بالجماعات المسلحة والإرهابية التي شهدتها منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي خلال السنوات الأخيرة؛ يبدو أنّ مستقبل القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي مرشح لمزيد من التوسع والتعقيد، وليس التراجع (Kaplan, 2010).

ويُضاف إلى ذلك أنّ التطورات المرتبطة بالحرب في اليمن، وتصاعد التنافس الدولي في البحر الأحمر، وتنامي النفوذ الصيني في إفريقيا، دفعت القوى الكبرى إلى تعزيز وجودها العسكري في جيبوتي باعتبارها نقطة ارتكاز رئيسية لمراقبة الملاحة الدولية وتأمين المصالح الاقتصادية والعسكرية. (Dubey, 2021) كما أسهم تصاعد التهديدات الأمنية المرتبطة بالإرهاب والقرصنة البحرية، وعدم الاستقرار السياسي في بعض دول الجوار، خاصة الصومال واليمن، في زيادة أهمية القواعد العسكرية باعتبارها أدوات للردع والتدخّل السريع وحماية خطوط التجارة الدولية (Goch, 2016).

وفي هذا السياق يشير براون إلى أنّ انتشار القواعد العسكرية الأجنبية يرتبط عادة بمحاولات القوى الكبرى الحفاظ على توازن القوى وضمان النفوذ في المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية. (Brown, 2020) كما يعكس التنافس المتزايد بين الولايات المتحدة والصين داخل جيبوتي تحوّل الدولة إلى ساحة للتنافس الدولي في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي نحو التعددية القطبية (Lersh & Sorti, 2014) ومن ناحية أخرى تمكنت جيبوتي من توظيف موقعها الاستراتيجي لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية باستضافة القواعد العسكرية وتأجير الأراضي للقوى الأجنبية، الأمر الذي جعلها تعتمد بصورة متزايدة على الاقتصاد المرتبط بالخدمات اللوجستية والعسكرية (World Bank Group, 2018).

ومع ذلك فإنّ استمرار هذا الواقع قد يفرض تحديات تتعلق بالسيادة الوطنية واحتمال تحول المنطقة إلى بؤرة صراع نفوذ بين القوى الكبرى، خاصة مع تزايد عسكرة البحر الأحمر وتنامي الاهتمام الدولي بالممرات البحرية الاستراتيجية (Khanna, 2016) . ومن ثَمّ فإنّ مستقبل القواعد العسكرية في جيبوتي سيظل مرتبطًا باستمرار الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق باب المندب، وبقدرة الدولة الجيبوتية على تحقيق توازن بين الاستفادة الاقتصادية من الوجود العسكري الأجنبي والحفاظ على استقلال قرارها السياسي.

المحور الثامن: أهم النتائج والتوصيات

أولاً: أهم النتائج:

في ضوء تحليل الأدبيات العلمية والدراسات السابقة، وبالاستناد إلى التحليل الجيوسياسي والاستراتيجي لموضوع القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي، توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي جاءت متوافقة بدرجة كبيرة مع فروض البحث، كما أسهمت في الإجابة عن تساؤلاته الرئيسة، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

1. يرتبط التكالب الدولي على جيبوتي بأبعاد استراتيجية خاصة لكل دولة من الدول أكثر من أي ادعاء آخر كمحاربة الإرهاب أو القرصنة أو المساعدات الإنسانية أو غيرها.

2. عدم تجانس القواعد العسكرية في جيبوتي من شأنه تعقيد العلاقة القائمة بين الدول المستضافة من جانب، والدولة المستضيفة من جانب آخر الأمر الذي ينعكس على الأمن القومي الجيبوتي .

3. إنّ وجود القواعد الأجنبية في القرن الإفريقي بصفة عامة وجيبوتي بصفة خاصة يُعدّ مقدمة لسحب البساط من سيطرة دول الإقليم على البحر الأحمر.

4. وجود القواعد العسكرية ونشاطها الاستخباراتي في المنطقة مهدد حقيقي لسيادة دول الإقليم واستقرارها؛ وذلك بالتدخّل المباشر في شؤنها الداخلية بدعاوي وذرائع مختلف مثل حقوق الإنسان والحريات والمساعدات الإنسانية، وحقوق الأقليات وغير ذلك من ذرائع.

5. الوجود الأجنبي بالمنطقة يعمل على تقسيم دول المنطقة إلى دول صديقة وأخرى مناؤة الأمر الذي يفرق بينها ويبعد أي إمكانية للتنسيق بينها، وبذلك يمكن تمرير أي استراتيجيات خاصة.

6. بعض الدول الطامحة في إقليم البحر الأحمر تستغل السيولة الأمنية والاختلاف بين بعض دول الإقليم لتمرير أجندتها الخاصة المتعلقة ببسط النفوذ وإحكام السيطرة على البحر الأحمر حتى تضمن عدم استقلال البحر الأحمر في أي حسابات استراتيجية وسياسية في المستقبل.

7. تُعدّ الأطماع التاريخية لبعض دول الجوار في جيبوتي إحدى أهم الدوافع الخفية لجلب القواعد العسكري الأجنبية.

8. تمتلك جيبوتي أمكانيات اقتصادية كامنة لم تستغل بعد، إذا أمكن استغلالها يمكن أن تكون بديل للموارد الملغومة التي ظلت تتلقاها من الدول الأجنبية.

9. حصول ثلاث دول من الدول الدائمة العضوية على قواعد عسكرية في جيبوتي يعني أنّ جيبوتي حالياً أصبحت قلعة ذات أهمية استراتيجية وسياسية كبرى في أجندة هذه الدول وبالتالي تحظي برعاية وحماية نسبية في أروقة المؤسسات الدولية، ولكن سوف تواجه في المستقبل مشكلات عدم تناغم هذه القواعد.

10. من أكبر مهددات الأمن القومي الجيبوتي هو الانحدار الجيوبليكي السالب بين عدد سكانها وسكان الدول المجاورة لها حيث بلغ سكان الدول المجاورة لها أكثر من 137.5 ضعفاً وبالتالي هذا انحدار جيوبلتيكي حاد للغاية بصورة يمكن أنْ تعرض جيبوتي لمخاطر أمنية واجتماعية كبيرة في ظل انقسام ولاء المواطنين بين الدول المجاورة .

ثانياً: التوصيات: من النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة إقامة تكامل اقتصادي أمني بين دول الإقليم يبعد شبح الوجود الأجنبي في المنطقة ويتبنى الدور الذي تقوم به القوات الأجنبية في الإقليم.

2. على جيبوتي والدول الأخرى التي وافقت على إنشاء قواعد عسكرية أجندية في أرضها إعادة قراءة التاريخ، والتوقف عن استجلاب أي قوات أجنبية في المنطقة وعدم التجديد لأي قاعدة عسكرية انتهت فترتها حفاظاً على أمنها القومي وأمن الإقليم ككل.

3. يستحسن لدول الإقليم الشروع في إيجاد آلية دفاع مشترك حتى لا تضطر أي دولة إقليمية تشعر بالتهديد الاستعانة بدول من شأنها تهديد أمن الإقليم.

5. يمكن لجيبوتي الاستفادة من مقوماتها الاقتصادية غير المستغلة وموقعها الجغرافي الحاكم في إنعاش اقتصادها بعيداً عن المخاطرة بالجيوش الأجنبية داخل أرضها.

6. بإمكان دول الإقليمية المقتدرة القيام بشراكات اقتصادية ناجحة مع جيبوتي خاصة في

تجارة الموانئ تعود للجميع بالنفع وتقلل من مخاطر الوجود الأجنبي.

7. من الأفضل لجيبوتي أن تتحسب على سلوك الأجانب (الموجودين بكثرة فيها) حتى لا يؤثر ذلك على ثقافة وقيم المجتمع فتصبح دولة بلا هوية.

8. على جيبوتي العمل على إنشاء برامج تربوية قومية موجهة من شأنها تعضيد الهوية القومية لسكانها لإبعادهم من الولاء الجانبي لبعض دول الجوار.

9. يفضل أنْ تتمسك جيبوتي بنصوص العقود بينها وبين القواعد العسكرية بأرضها كماهي وتتعامل بكل حزم تجاه أي انحراف وبصورة متساوية بين كل الأطراف، وأنْ لا تتيح فرصة لأي نشاط خارج البرتوكولات الموقعة حفاظاً لسيادتها وأمنها القومي وأمن الإقليم ككل.

10. ضرورة تبني جيبوتي سياسة خارجية متوازنة تقوم على تنويع الشراكات الإقليمية والدولية، بما يضمن عدم ارتهان قرارها السيادي لأي قوة دولية بعينها، ويسهم في الحفاظ على توازن المصالح داخل أراضيها، ويحد من احتمالات تحول التنافس الدولي فيها إلى مصدر تهديد مباشر للأمن القومي الجيبوتي والإقليمي.

المصادر والمراجع:

- أبو الفضل، عبد الشافعي مُحَمَّد، (2005)، **التحولات الاستراتيجية نحو مدخل إجرائي تحليلي**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.

- أبو بكر، أبوبكر فضل مُحَمَّد، (2020)، **أمن الساحل الأفريقي**، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد الأول، ص. 157–176، مركز بحوث ودراسات حوض البحر الأحمر، الخرطوم.

- بلة، سويداء الفؤاد، (2021)، **استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية في البحر الأحمر**، مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية، العدد 2، ص. 79–102، مركز بحوث ودراسات حوض البحر الأحمر، الخرطوم.

- الدومة، صلاح الدين عبد الله، (2006)، **أمن القرن الإفريقي**، رسالة دكتوراه (منشورة)، الخرطوم: مطبعة جي تاون.

- الديب، مُحَمَّد إبراهيم، (2002)، **الجغرافية السياسية من منظور معاصر**، القاهرة: الإنجلو المصرية، الطبعة الخامسة.

- وهبي، زكرياء، (2024)، **مطبوعة في مقياس الجغرافيا السياسية**: موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك .جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/10282?utm_source=chatgpt.com

– حاج حمد، مُحَمَّد أبو القاسم، (2005)، **إشكالية عدم الاستقرار في القرن الإفريقي**، الرباط: جامعة مُحَمَّد الخامس، معهد الدراسات الأفريقية.

– الحربي، مُحَمَّد صالح، (2019)، **كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن.. الرؤية المستقبلية بين الحلم والإنجاز** .صحيفة مكة الإلكترونية:
Available at: :https://makkahnewspaper.com/article/1101298 [Accessed 9 March 2026].

– حسن، محسن، (2016)، **جمهورية جيبوتي: دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية**، مقديشيو: مركز مقديشيو للبحوث، الصومال.

– الحفيان، نورة، والمصيلحي، أحمد، (2020)، **القرن الإفريقي في ظل التنافس الدولي والإقليمي**، القاهرة: المعهد المصري للدراسات.

– حمدان، جمال، (2005)، **إفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية**، القاهرة: مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية.

– خوجلي، مصطفى مُحَمَّد خوجلي، (1999)، **جمهورية جيبوتي** .**الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي**، إقليم شرق إفريقيا، المجلد العاشر، ص. 531–599. الرياض: جامعة الإمام مُحَمَّد بن سلمان الإسلامية، الإدارة العامة للثقافة والنشر.

– الرشيدي، حسن، (2021)، **استراتيجية نشر القواعد العسكرية** .مجلة البيان، لبنان
. Available at: https://www.albayan.co.uk/article2.aspx?id=11191 [Accessed 9 March 2026].

– زكريا، محمود، (2020)، **القواعد العسكرية في جيبوتي: الواقع والأسباب**، مركز فارس للدراسات والاستشارات الاستراتيجية:
. Available at: https://pharostudies.com/?p=5636 [Accessed 9 March 2026].

– السلطان، عبدالله عبد المحسن، (1985)، **البحر الأحمر والنزاع الإسرائيلي**، أعمال ندوة البحر الأحمر، معهد الدراسات الدبلوماسية، 4–5 يوليو 1985.

– سليم، مُحَمَّد السيد، (1998)، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية.

– سيد أحمد، سلمى عثمان، (2020)، **الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر**، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، عدد خاص، ص. 63–86، مركز بحوث ودراسات حوض البحر الأحمر، الخرطوم.

– الطيار، بسمة مُحَمَّد، (2002)، **التحليل الجيو استراتيجي للدول المطلة على الخليج العربي**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة الملك سعود.

– عبد الحليم، أميرة، (2018)، **القواعد العسكرية في البحر الأحمر... تغير موازين القوى**، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام.
Available at: http://baghdad.center [Accessed 9 March 2026].

– عبد الشافع، أبوبكر فضل مُحَمَّد، (2020)، **أمن الساحل الأفريقي**، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد الأول، ص. 157–176، مركز بحوث ودراسات حوض البحر الأحمر، الخرطوم.

– عمر، تابليت، (2011)، **القاعدة الشرقية: نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف**، الجزائر: دار الالمعية للنشر والتوزيع، ط1.

– العنسي، قائد مُحَمَّد، (2000)، **الصراعات العسكرية في القرن الإفريقي وأثرها على اليمن**، مكتبة الشريف الأكاديمية للطباعة والنشر.

– فيرتن، زاك، (2019)، **الخليج والقرن الإفريقي وجيوسياسيات البحر الأحمر الجديدة**، الدوحة: مركز بروكنجز.

– فيرتن، زاك، (2020)، **منافسات القوى العظمى في البحر الأحمر: تجربة الصين في جيبوتي وتداعياتها بالنسبة للولايات المتحدة**، الدوحة: مركز بروكنجز.

– القباج، نيفين، (1992)، **تطور الوضع في القرن الإفريقي**، مجلة الأهرام الدولية، العدد 108، القاهرة.

– القصاب، نافع ناصر، وآخرون، (بدون تاريخ)، **الجغرافيا السياسية**، بغداد: وزارة التعليم والبحث العلمي.

– القسومي، صالح سليمان، (2000)، **الأهمية الجيواستراتيجية للمملكة العربية السعودية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الملك سعود.

– كامل، أنور سيد، (2014)، **القواعد العسكرية الأجنبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة في الجغرافيا السياسية**، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، المجلد 15، العدد 33، ديسمبر.

– كلاع، شريفة، (2020)، **الجغرافيا السياسية**: موجهة لطلبة الليسانس السنة الثانية جذع مشترك السداسي الرابع .جامعة الجزائر 3.
https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/8548?utm_source=chatgpt.com

– كوزي، سعيد علي، (2009)، **التحليل الجيوستراتيجي لدول القرن الإفريقي: دراسة في الجغرافيا السياسية**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم.

– كوزي، سعيد علي، (2011)، **ماضي وحاضر العلاقات في القرن الإفريقي**، المجلة الجغرافية العربية، العدد 57، الجزء الأول، القاهرة.

– كوزي، سعيد علي، (2020)، **الصراع الجيوبلتيكي في البحر الأحمر**، مجلة القلزم للدراسات العلمية، ص. 9–26، مركز بحوث ودراسات حوض البحر الأحمر بالتعاون مع كلية المنهل، الخرطوم.

– مارتينو، جان لوك، (2019)، **جيبوتي وخطورة صفقات القواعد العسكرية**، ترجمة: سيدي مُحَمَّد ويدراوغو. مجلة قراءات أفريقية
. Available at: https://www.qiraatafrican.com/home/new [Accessed 9 March 2026].

– مراد، مُحَمَّد عثمان، (1984)، **صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي**، دمشق: دار دمشق للنشر والتوزيع.

– المنقوري، حسن عبد الله، (2006)، **الجغرافية السياسية: مفهومها ومناهجها وتطبيقاتها**، الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم.

- يوسف، حميداني، (2019)، **القواعد العسكرية وأثرها على العلاقات الدولية**، مذكرة تخريج لنيل شهادة أستاذ التعليم الثانوي، جامعة قسطينة، الجزائر.

- Borowicz, E. J. (2017). *Strategic location and neopatrimonialism in Djibouti* (Master's thesis, University of Kansas, African and African American Studies).
- Brown, J. W. (2020). *The politics of foreign military bases* (Doctoral dissertation, Duke University, Department of Political Science).
- Central Intelligence Agency. (2021). *The World Factbook: Djibouti*. https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/djibouti/
- Cordesman, A. H. (2015). *The Bab el-Mandeb and strategic chokepoints*. Center for Strategic and International Studies.
- Dubey, H. (2021). *Africa's growing military bases – A race for regional superpower*. JSIA Centre for Strategic Studies.
- Encyclopaedia Britannica. (n.d.). *HAARP*. https://www.britannica.com/
- Goch, S. (2016). *Djibouti: A tiny haven with strategic importance in a troubled neighbourhood*. Future Directions International.
- Hallman, C. (2021). *The 100 smallest countries in the world*. TitleMax Discovery Center.
- Khanna, P. (2016). *Connectography: Mapping the future of global civilization*. Random House.
- Lachowski, Z. (2007). *Foreign military bases in Eurasia*. Stockholm International Peace Research Institute.
- Lartey, S. (2024). *The setting of military bases in Africa by colonizers: Long-term and short-term implemented strategies*. Teesside University.
- Lersh, B. D. S., & Sorti, J. S. (2014). *The establishment of foreign military bases and the international distribution of power*. UFRGS Model United Nations, Disarmament and International Security Committee.
- Mahan, A. T. (1890). *The influence of sea power upon history, 1660–1783*. Little, Brown and Company.
- Military Base. (2026). *Military base*. KÜRE Encyclopedia.
- Moody's Analytics. (2026). *Djibouti economy*. https://www.economy.com/djibouti
- OpenAI. (2026). *Map of foreign military bases in Djibouti* [AI-generated image]. ChatGPT.
0 Serrano, F. (2024, February 2). *The Ethiopia-Somaliland port deal could sink Djibouti's economy*. World Politics Review. https://www.worldpoliticsreview.com/djibouti-ethiopia-economy-trade/
- Spykman, N. J. (1944). *The geography of the peace*. Harcourt, Brace and Company.
- Trading Economics. (2026). *Djibouti exports and imports*. https://tradingeconomics.com/djibouti

- U.S. Department of Defense. (2004). *Dictionary of military and associated terms*. Department of Defense.
- Wikipedia contributors. (n.d.). قاعدة عسكرية. Wikipedia. https://ar.wikipedia.org/wiki/قاعدة_عسكرية
- World Bank. (2026). *Djibouti overview*. https://www.worldbank.org/en/country/djibouti/
- World Bank Group. (2018). *Economic transformation in Djibouti: Systematic country diagnostic (Report No. 134321-DJ)*.
- World BEYOND War. (2025, July 14). *No basis for these bases: The damage foreign military bases do in 2025*. https://worldbeyondwar.org/
-World Factbook. (2021). *Djibouti*. Central Intelligence Agency. https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/djibouti/